



ق/14/(03/02)11-و(0098)

---

الأمانة العامة  
إدارة شؤون مجلس الجامعة

---

مجلس  
جامعة الدول العربية على مستوى القمة  
الدورة العادية (14)  
بيروت - الجمهورية اللبنانية  
13 و 14 محرم 1423 هـ الموافق 27 و 28 مارس/ آذار 2002 م

- القرارات
- البيان الختامي
- إعلان بيروت
- بيان بشأن طلب حماية المدنيين من أخطار  
المواجهة المتصاعدة بسبب السياسة  
العدوانية الإسرائيلية
- خطاب فخامة الرئيس العماد إميل لحود
- قائمة أسماء السادة رؤساء الوفود



## المحتويات

الصفحة	رقم القرار	الموضوع	المجال
9	221	1- مبادرة السلام العربية	المجال السياسي
11	222	2- تقرير لجنة المتابعة والتحرك	
12	223	3- دراسة أفكار الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم التي عرضها على قمة عمان 2001	
12	224 أ	4- القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداتها: أ- الدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس ب- دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني وصموده	
14	224 ب		
16	225	5- التضامن مع لبنان ودعمه	
19	226	6- الجولان العربي السوري المحتل	
20	227	7- الحالة بين العراق والكويت	
21	228	8- احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طناب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي	

الصفحة	رقم القرار	الموضوع	المجال
24	229	7- الإجراءات القسرية والتهديدات التي تتعرض لها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بسبب النزاع حول قضية لوكبري	
27 28 29	أ/230 ب/230 ج/230	8- التضامن وتقديم الدعم للدول العربية التالية: أ - جمهورية السودان ب- جمهورية الصومال ج- جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية	
30	231	9- مكافحة الإرهاب	
32	232	10- نهرا الفرات ودجلة	

الصفحة	رقم القرار	الموضوع	المجال
34	233	11- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	المجال الاقتصادي
37	234	12- تطوير قطاع النقل في الدول العربية	
38	235	13- تحرير النقل الجوي بين الدول العربية	
39	236	14- استكمال الربط الكهربائي بين الدول العربية وتقويته	
41	237	15- دعم السياحة العربية البينية	
42	238	16- توفير الحماية الدولية لأطفال فلسطين	المجال الاجتماعي
43	239	17- حقوق الطفل العربي	
45	240	18- معالجة ظاهرة الفقر في الوطن العربي	
46	241	19- قرار مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته الطارئة (2001/8/15) بشأن تنفيذ خطة إعلامية عاجلة لدعم القضية الفلسطينية	
46	242	20- موعد ومكان انعقاد الدورة العادية (15) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة	موعد ومكان انعقاد الدورة العادية (15)
47	-	البيان الختامي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة ( الدورة العادية 14)	البيان الختامي
73	-	إعلان بيروت لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة ( الدورة العادية 14)	اعلان بيروت

الصفحة	رقم القرار	الموضوع	المجال
83	-	بيان بشأن طلب حماية المدنيين الأبرياء من أخطار المواجهة المتصاعدة بسبب السياسة العدوانية الإسرائيلية	بيان
87	-	خطاب فخامة الرئيس العماد إميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية	
93	-	أسماء رؤساء وفود الدول العربية إلى المؤتمر مرتبة حسب الحروف الهجائية لاسماء الدول الأعضاء	

ق/14/(03/02)-10 - ق(0097)

# القرارات



مجلس  
جامعة الدول العربية على مستوى القمة  
الدورة العادية (14)  
بيروت - الجمهورية اللبنانية  
13 و14 محرم 1423 هـ الموافق 27 و28 مارس/ آذار 2002 م

## القرارات

- مبادرة السلام العربية
- إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة ،
- إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في يونيو/ حزيران 1996 من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاما مقابلا تؤكد إسرائيل في هذا الصدد،
- وبعد أن استمع إلى كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أعلن من خلالها مبادرته، داعيا إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، تنفيذًا لقراري مجلس الأمن (242 و 338)، واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام، والى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية . وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل،
- وانطلاقًا من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف،

- 1- يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وان تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضا .
- 2- كما يطالبها القيام بما يلي :-
  - أ - الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان .
  - ب- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 .
  - ج- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو/حزيران 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.
- 3- عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي :
  - أ - اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة .
  - ب- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل .
- 4- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة .
- 5- يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحققاً للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار .
- 6- يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة .
- 7- يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول

الأعضاء المعنية والأمين العام، لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي .

( ق.ق : 221 د.ع (14) - 2002/3/28 )

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،  
- بعد اطلاعه :

تقرير لجنة المتابعة  
والتحرك

■ على تقرير لجنة المتابعة والتحرك المرفوع إلى رئاسة القمة، وما تضمنه من توصيات،

## يقرر

- 1- الإشادة بما حققته لجنة المتابعة والتحرك، وتوجيه الشكر لرئيس وأعضاء اللجنة والأمين العام على ما بذلوه من جهود مُقدرة لمتابعة تنفيذ قرارات قمة عمّان (2001).
- 2- أن يُعهد لرئاسة القمة (الجمهورية اللبنانية) إجراء المشاورات مع القادة العرب ومع الأمين العام لتشكيلها وتحديد آلية وأسلوب عملها، استرشاداً بما اقترحتة الدول الاعضاء من آراء لتطوير آلية وأسلوب عملها .
- 3- ترفع اللجنة تقارير دورية حول أنشطتها وتوصياتها إلى رئاسة القمة تمهيداً لعرضها على القمة العربية القادمة.

( ق.ق : 222 د.ع (14) - 2002/3/28 )

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة ،  
- بعد اطلاعه :  
▪ على تقرير لجنة المتابعة والتحرك حول تنفيذ قرارات قمة عمان  
الدورة العادية (13) بشأن البند الخاص بهذا الموضوع،  
- وبعد أن أخذ المجلس علماً بالخطوات التي اتخذتها اللجنة الوزارية  
المكلفة بدراسة الموضوع، وبتوصياتها في اجتماعها بتاريخ  
2002/3/9 في هذا الشأن،  
- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد الجماهيرية العظمى  
بشأن الموضوع ،

دراسة أفكار الأخ  
العقيد معمر القذافي  
قائد ثورة الفاتح العظيم  
التي عرضها على قمة  
عمان 2001

## يقرر

- 1- استمرار اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة أفكار الأخ العقيد معمر  
القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم التي عرضها على قمة عمان  
2001، في عملها والإسراع في إنجاز مهمتها .
- 2- عقد قمة عربية استثنائية في مقر الجامعة بالقاهرة أو في أي  
دولة عربية لعرض نتائج أعمال اللجنة عليها .

( ق.ق : 223 د.ع (14) - 2002/3/28 )

والصراع العربي الإسرائيلي  
ومستجاداتها :  
أ- الدعم المالي  
لموازنة السلطة  
الوطنية الفلسطينية  
وصندوقى الأقصى  
وانتفاضة القدس

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه :

- على توصية مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الواردة في قراره رقم 6153 بتاريخ 2002/3/10،
- وعلى مقترح الأمين العام للجامعة،

## يقرر

- 1 - دعوة الدول العربية لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ إجمالي قدره 330 مليون دولار أمريكي، بواقع 55 مليون دولار شهرياً ولمدة ستة أشهر، ابتداءً من أول إبريل/نيسان 2002، قابلة للتجديد التلقائي لمدة ستة أشهر أخرى، طالما استمر العدوان الإسرائيلي، واستمر احتياج السلطة الوطنية الفلسطينية لهذا الدعم. وأن تكون جملة هذه المبالغ على شكل منح غير مستردة، وتكون المساهمات إلزامية على جميع الدول الأعضاء حسب نسبة أنصبتها في ميزانية الأمانة العامة . وللدول الراغبة في تقديم مساهمات إضافية على نسبة مساهمتها، أن تقوم بذلك مشكورة . وتسدد مساهمات الدول الأعضاء في حساب جديد خاص يفتح لهذا الغرض لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- 2 - دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم دعم إضافي قدره 150 مليون دولار، توجه لصندوقى الأقصى وانتفاضة القدس تخصص لدعم مجالات التنمية في فلسطين .
- 3 - الترحيب بما قدمته الدول الأعضاء من دعم مالي وعيني، حكومي وشعبي للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية .
- 4 - دعوة الشعوب العربية إلى المبادرة بالتبرع لحساب دعم صمود

الشعب الفلسطيني رقم 124448 الذي أنشأته جامعة الدول العربية لدى فروع البنك العربي، تدعيماً للمساهمات الشعبية في مساندة صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة .

( ق.ق : 224/أ د.ع (14) - 2002/3/28 )

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- إذ يؤكد وقوفه الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية في النضال من أجل الحقوق الوطنية المشروعة، ودعمه المطلق لانتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة وصموده حتى يصل إلى غايته في الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف،
  - وإذ يدين بكل شدة حملة القمع العسكرية الدموية، التي تقوم بها حكومة إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني الصامد، وتدمير المؤسسات الفلسطينية وإعادة احتلال المدن والقرى والمخيمات، وقتل المدنيين الفلسطينيين والتنكيل بهم واعتقال المئات منهم وفرض الحصار العسكري والاقتصادي الخانق عليهم،
  - وإذ يأخذ في الاعتبار توصيات لجنة المتابعة والتحرك المنبثقة عن مؤتمر القمة العربي العادي (عمان - المملكة الأردنية الهاشمية مارس/ آذار 2001)،

القضية الفلسطينية  
والصراع العربي الإسرائيلي  
ومستجداتها :  
ب- دعم انتفاضة  
الشعب الفلسطيني  
وصموده

## يقرر

- 1 - التأكيد على مواصلة وتعزيز الدعم السياسي والمادي للشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية في انتفاضتهم البطولية وتصديهم الشجاع لحملة القمع والإرهاب والتنكيل الإسرائيلية، وفي نضالهم

- المشروع من أجل الحصول على حقوقهم الوطنية في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، التي تمكنهم من العيش في حرية وكرامة أسوة بباقي الشعوب .
- 2 - إعادة التأكيد على أن خيار السلام الشامل والعدل هو موقف ثابت للدول العربية يتحقق في ظل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ويقتضي التزام الطرف الإسرائيلي بالمبادئ التالية :
- أ - انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من كامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ( 242 ، 338 ، 425 ) وتفكيك المستوطنات القائمة، باعتبارها غير شرعية ومخالفة لأحكام القانون الدولي واتفاقيات جنيف لعام 1949 .
- ب- إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف
- ج- الإقرار بحق العودة للاجئين الفلسطينيين طبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194.
- 3- إدانة انتهاكات إسرائيل لاتفاقية الصليب الأحمر الدولي، واعتداءاتها المستمرة على الأطقم الطبية، وعربات الإسعاف الخاصة بالصليب الأحمر الدولي، والهلال الأحمر الدولي، ومنع إسرائيل هذه المؤسسات الإنسانية من أداء مهماتها، وفقاً للقانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة .
- 4- تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة لعدوانها وممارساتها ونتائجها، بما في ذلك مسؤولية التعويض عن الأضرار والخسائر المادية والاقتصادية، التي أحدثتها في البنية التحتية الفلسطينية للمدن والقرى والمخيمات والمؤسسات والاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتحذيرها من مغبة الابتزاز والتمادي في هذه السياسات الخطيرة ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية وقيادته الشرعية .
- 5- إدانة إرهاب الدولة الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية والمؤسسة

العسكرية الإسرائيلية، وعمليات قتل المدنيين وتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية وبنيتها الأساسية، واقتحام وإعادة احتلال المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، ومطالبة المجتمع الدولي، وبشكل خاص مجلس الأمن وأعضائه الدائمين، العمل الفوري لوقف العدوان الإسرائيلي والمجازر البشعة التي ترتكب بحق المدنيين، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. والتأكيد على تنفيذ بنود الإعلان الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الصادر في 2001/12/5 .

6- تمكين الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية بما يدعم صمودهم طالما استمر الاحتلال والعدوان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة .

7- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار .

( ق.ق : 224/ب د.ع (14) - 2002/3/28 )

- القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداتها
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- إذ يستذكر قرارات مؤتمرات القمة العربية وقرارات المجالس الوزارية حول التضامن مع لبنان وتقديم الدعم له ،
- وإذ يشير خاصة إلى قرار القمة العربية في عمان ( مارس / آذار 2001 ) رقم 205 تاريخ 2001/3/28،
- التضامن مع لبنان ودعمه

## يقرر

1- إدانة إسرائيل بشدة لاستمرارها في احتلال أراضي لبنانية ومواقع

على الحدود اللبنانية، ولاستمرارها في اعتقال لبنانيين في سجونها، ولعدم تسليمها الأمم المتحدة كامل الخرائط العائدة لمواقع الألغام التي زرعتها قواتها المحتلة، ولانتهاكاتها المستمرة للسيادة اللبنانية برأً وبحراً وجواً، وكذلك إدانة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية الموجهة إلى لبنان وسورية واعتبار أي اعتداء عليهما عدواناً على الدول العربية جمعاء.

## 2- التأكيد على دعم لبنان:

- أ- في استكمال تحرير أراضيها من الاحتلال الإسرائيلي حتى الحدود المُعترف بها دولياً، بما في ذلك مزارع شبعا، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (425) لعام 1978، مع احتفاظ لبنان بحقه في مقاومة هذا الاحتلال بشتى الوسائل المشروعة.
- ب- في مطالبته بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية كرهائن، خلافاً لأحكام القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف لعام 1949 واتفاقية لاهاي لعام 1907، وتأييد حق لبنان في تحريرهم بشتى الوسائل المشروعة.
- ج- في مطالبته بإزالة مئات الآلاف من الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي والتي تتحمل إسرائيل مسؤولية زرعها وما تسببه من قتل وإيذاء للمدنيين .
- د- في حقه في مياهه وفقاً للقانون الدولي وذلك بوجه الأطماع الإسرائيلية .

## 3- مطالبة المجتمع الدولي والهيئات الدولية القضائية والسياسية من أجل:

- أ- الضغط على إسرائيل لتقديم التعويضات إلى لبنان عن الأضرار والخسائر الناجمة عن اعتداءاتها المتكررة على أراضيها قبل فترة الاحتلال وخلالها وبعدها.
- ب- تمكين مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات

الإنسانية الأخرى من زيارة جميع المعتقلين اللبنانيين بصورة مستمرة والاطلاع على أوضاعهم وتوفير الرعاية الصحية لهم. ج- العمل على إصدار قرار من قِبَل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يُمكن من إجراء التحقيقات حول المعتقلين الذين توفوا في المعتقلات الإسرائيلية، ودفع التعويضات المترتبة عن ذلك للمتضررين وفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية.

4- التأكيد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والتحذير من أن عدم حل قضية المقيمين منهم في لبنان على قاعدة عودتهم إلى ديارهم، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي، أو محاولة توطينهم، يُزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويعيق تحقيق السلام العادل والشامل فيها.

5- توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء والصناديق العربية، التي قدّمت العون والمساهمة المالية إلى الحكومة اللبنانية، والطلب إلى باقي الدول الوفاء بالتزاماتها المقررة في مؤتمرات القمة العربية، والمتعلقة بدعم لبنان وصمود شعبه وإعادة إعمارهم . وتفعيل صندوق دعم لبنان وفقاً لآلية إنشائه، ومساعدة الحكومة اللبنانية في إعادة البناء والإعمار والتنمية ولاسيما في المناطق المحررة من الاحتلال الإسرائيلي، وتأييد دعوة لبنان للدول الأعضاء إلى تبني مشاريع عينية وتمويل المشاريع التنموية بما في ذلك أيضا الطرق الثنائية .

6- متابعة تنفيذ البند (6) من القرار رقم 6156 الصادر عن الدورة (117) بتاريخ 2002/3/10 الخاص بتمويل مشاريع إنمائية في جنوب لبنان وبقاعه الغربي .

7- التأكيد على إدانة الإرهاب الدولي ورفض محاولات إدراج المقاومة على لوائح الإرهاب، من مُنطلق ضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وضرورة الدعوة إلى

عقد مؤتمر دولي لبحث ظاهرة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة، ووضع اتفاقية دولية لمكافحةه تتضمن تعريفاً مُحدداً له يُميّز بينه وبين حق الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

( ق.ق : 225 د.ع (14) - 2002/3/28 )

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

القضية الفلسطينية

والصراع العربي الإسرائيلي

ومستجداتها

الجزولان العربي

السوري المحتل

## يقرر

- 1- إدانة إسرائيل بشدة لاستمرارها احتلال الجزولان العربي السوري. وتأكيد التضامن مع سورية، ومساندة حقها في استعادة كامل الجزولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، استناداً إلى أسس عملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية.
- 2- تأكيد الموقف العربي بالتضامن الكامل مع سورية ولبنان، والوقوف معهما في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المستمرة ضدّهما، واعتبار أي اعتداء عليهما هو اعتداء على الأمة العربية.
- 3- دعم صمود المواطنين العرب في الجزولان السوري المحتل، والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، والتأكيد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، على مواطني الجزولان العربي السوري المحتل.
- 4- التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتبارها إجراءً غير مشروع لا يُرتب حقاً ولا يُنشئ التزاماً، واعتبار أن إقامة مستوطنات، واستقدام مستوطنين إليها، يُشكّل خرقاً خطيراً لاتفاقيات جنيف، وجريمة حرب وفقاً

للملحق الأول لهذه الاتفاقيات، وانتهاكاً لأسس عملية السلام، مما يُحتم وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة.

5- إدانة سياسة الحكومة الإسرائيلية التي دمرت عملية السلام، وأدت إلى التصعيد المستمر للتوتر في المنطقة. ودعوة المجتمع الدولي، وخاصةً راعيي مؤتمر مدريد للسلام، والاتحاد الأوروبي، إلى حمل إسرائيل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان العربي السوري، ومن جميع الأراضي العربية المحتلة، إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967. (ق.ق : 226 د.ع (14) - 2002/3/28)

الحالة بين العراق  
والكويت  
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة ،  
- بعد التداول في موضوع الحالة بين العراق والكويت ،

## يقرر

1- يرحب القادة بتأكيدات جمهورية العراق على احترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان سلامة ووحدة أراضيها بما يؤدي إلى تجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث في عام 1990 ويدعون إلى تبني سياسات تؤدي إلى ضمان ذلك في إطار من النوايا الحسنة وعلاقات حسن الجوار . وفي هذا الإطار يدعو القادة إلى أهمية وقف الحملات الإعلامية والتصريحات السلبية تمهيدا لخلق أجواء إيجابية تطمئن البلدين بالتمسك بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

2- ويطالب القادة باحترام استقلال وسيادة العراق وامنه ووحدة أراضيها

- وسلامته الإقليمية.
- 3- كما يطالبون العراق بالتعاون لإيجاد حل سريع ونهائي لقضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين وإعادة الممتلكات وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وتعاون الكويت فيما يقدمه العراق عن مفقوديه من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- 4- ويرحب القادة باستئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة الذي بدأ في جو إيجابي وبناء استكمالاً لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .
- 5- ويطالبون برفع العقوبات عن العراق وإنهاء معاناة شعبه الشقيق بما يؤمن الاستقرار والأمن في المنطقة .
- 6- تدارس القادة التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وبصورة خاصة العراق وأكدوا رفضهم المطلق ضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديداً للأمن القومي لجميع الدول العربية .

( ق.ق : 227 د.ع (14) - 2002/3/28 )

احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

انطلاقاً من التأكيد على القرارات العربية والإسلامية بشأن احتلال إيران للجزر العربية الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي، وحيث أن الجزر الثلاث أرض عربية محتلة،

يقرر

- 1- التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث، طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى، وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة .
- 2- استنكار استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الثلاث وانتهاك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بما يُزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين .
- 3- إدانة قيام الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكنية لتوطين الإيرانيين في الجزر العربية الثلاث المحتلة .
- 4- إدانة المناورات العسكرية الإيرانية التي تشمل جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزء لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة، والطلب من الجمهورية الإسلامية الإيرانية الكف عن مثل هذه الانتهاكات والأعمال الاستفزازية التي تُعد تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة، ولا تساعد على بناء الثقة، وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وتُعرض أمن وسلامة الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر .
- 5- دعوة الحكومة الإيرانية مجدداً إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، والكف عن فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة أية منشآت فيها، بهدف تغيير تركيبها السكانية والديمغرافية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق أن نفذتها إيران من طرف واحد في الجزر العربية الثلاث باعتبار أن تلك الإجراءات والادعاءات باطلة وليس لها أي أثر قانوني ولا تنقص

من حق دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت في جزرها الثلاث وتُعد أعمالاً منافية لأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام 1949، ومطالبتها اتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية .

6- الإعراب عن الأمل في أن تُعيد الجمهورية الإسلامية الإيرانية النظر في موقفها الرفض لإيجاد حل سلمي لقضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، إما من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

7- مطالبة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بترجمة ما تُعلنه عن رغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية، وفي الحوار وإزالة التوتر، إلى خطوات عملية وملموسة، قولاً وعملاً، بالاستجابة الصادقة للدعوات الجادة والمخلصة الصادرة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول إعلان دمشق، والدول العربية، والمجموعات الدولية، والدول الصديقة، والأمين العام للأمم المتحدة، الداعية إلى حل النزاع حول جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، بالطرق السلمية، وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي، من خلال المفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

8- التزام جميع الدول العربية في اتصالاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإثارة قضية احتلالها للجزر الثلاث للتأكيد على ضرورة إنهائه انطلاقاً من أن الجزر الثلاث هي أراضي عربية محتلة .

9- إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي بأهمية إبقاء القضية ضمن المسائل المعروضة على مجلس الأمن الدولي، إلى أن تُنهي الجمهورية الإسلامية الإيرانية احتلالها

للجزر العربية الثلاث، وتسترد دولة الإمارات العربية المتحدة سيادتها الكاملة عليها .

10- الطلب إلى الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته القادمة .

( ق.ق : 228 د.ع (14) - 2002/3/28 )

- الإجراءات القسرية  
والتهديدات التي  
تعرض لها  
الجمهورية العربية  
الليبية الشعبية  
الاشتراكية العظمى  
بسبب النزاع حول  
قضية لوكيربي
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،  
- إذ يؤكد على قراراته السابقة ذات الصلة، والبيانات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات دول حركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتجمع دول الساحل والصحراء ،  
- وإذ يقدر للجمهورية العظمى مرونة موقفها، ومبادراتها الإيجابية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع ،  
- وإذ يذكر مجدداً بفداحة الأضرار الشاملة التي لحقت بالجمهورية العظمى جراء العقوبات التي فرضت عليها وما سببته من آثار سلبية على اقتصاديات الدول المجاورة ،  
- وإذ يؤكد أن الجمهورية العربية الليبية أوفت بكامل متطلبات قرارات مجلس الأمن 731 (1992)، 748 (1992)، 883 (1993) و1192 (1998)،  
- وإذ يجدد اسفه الشديد لعدم إصدار مجلس الأمن حتى الآن قراراً برفع العقوبات عن الجمهورية العظمى بصفة كاملة ونهائية رغم تلقيه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة متضمناً إيفاءها بصورة شاملة بمتطلبات قرارات مجلس الأمن المشار إليها ،  
- وإذ يسترشد بمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية ،

يقرر

- 1- إبداء أسفه لإدانة أحد المواطنين الليبيين، والتعبير عن اقتناعه بان براءة أي منهما تعنى براءة الآخر، ما دام الاشتباه في كليهما قائما على افتراضات واحدة . كما يعرب عن أسفه الشديد لحكم محكمة الاستئناف الاسكتلندية الصادر بتاريخ 2002/3/14 والقاضي برفض طلب الاستئناف المقدم من المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي والتعبير عن استغرابه بان هذا الحكم، مثل سابقه، أملتة دوافع سياسية معروفة فضلاً عن تجاهل المحكمة الأدلة والقرائن الجديدة التي قدمها الدفاع والتي تثبت براءة المتهم .
- 2- لفت انتباه الرأي العام العالمي إلى الدوافع السياسية التي وقفت وراء خضوع المواطن الليبي لحكم أخذ عليه الخبراء القانونيون عدة عيوب، والمطالبة بالإفراج الفوري عنه، واعتبار حالة استمرار حجزه ( رهينة ) طبقا لكل القوانين والأعراف ذات الصلة .
- 3- تجديد رفضه القاطع لأسلوب الإصرار على عرقلة رفع العقوبات عن الجماهيرية العظمى وتجاهل ما نصت عليه الفقرة (16) من قرار مجلس الأمن رقم 883 (1993)، ومحتوى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في هذا الشأن لما في ذلك من مخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والاتفاق الذي ارتضته أطراف الأزمة وضمائنه .
- 4- مطالبة مجلس الأمن برفع العقوبات عن الجماهيرية العظمى رفعا فوريا ونهائيا وذلك تأسيسا على إيفائها بما تطلبتة قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن بما فيها القرار رقم 1192 (1998)، ومواصلة الأمين العام للجامعة مساعيه مع كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن ، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، واتصالاته بمختلف المجموعات الإقليمية كي تضغط في هذا الاتجاه .

5- قيام الدول العربية مجتمعة بإلغاء هذه العقوبات واعتبارها في حل من الالتزام بها، وذلك تمشيا مع قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري والقمة ولكونها فقدت مبررات استمرارها تحت أي غطاء .

6- الإعراب عن اسفه لقيام الولايات المتحدة الأمريكية في 2002/1/7 بتجديد إجراءات المقاطعة الاقتصادية المفروضة من جانبها على الجماهيرية العظمى لمدة عام، وذلك تنفيذًا لما يسمى بـ " قانون الطوارئ القومية " الناتج عن الأزمة مع ليبيا الذي بدأ تطبيقه منذ عام 1986 .

7- دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في حوار مباشر ومتكافئ مع الجماهيرية العظمى لبحث وتسوية ما قد يكون حائلًا دون تطبيع العلاقات الثنائية معها .

8- تأييد حق الجماهيرية العظمى المشروع في الحصول على تعويضات عادلة عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي فرضت عليها .

9- استمرار اللجنة القانونية المشكلة بموجب قرار مجلس الجامعة رقم 6119 بتاريخ 2001/9/10 في متابعة تطورات القضية .

10- استمرار هذا الموضوع بندا دائما على جدول أعمال المجلس، إلى أن يتم إقفال القضية نهائيا .

11- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير في شأنه إلى المجلس في دورته القادمة .

( ق.ق : 229 د.ع (14) - 2002/3/28 )

التضامن وتقديم الدعم  
للدول العربية التالية :  
أ- جمهورية السودان

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

## يقرر

- 1- تأكيد حرصه على وحدة السودان وسيادته وسلامته الإقليمية، ورفضه أي محاولات تُعرضه للتجزئة، وتقدير جهود حكومة السودان لتحقيق السلام الشامل والوفاق الوطني بين جميع أبناء السودان.
- 2- دعم ومساندة المبادرة المصرية - الليبية المشتركة لتحقيق السلام والوفاق الوطني في السودان، وتأييد التنسيق بينها وبين مبادرة الإيجاد والجهود الأخرى، بهدف التعجيل بتحقيق الوقف الشامل لإطلاق النار وتحقيق السلام والوفاق الوطني.
- 3- الترحيب بتوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار في منطقة جبال النوبة وتقدير جهود الحكومة السودانية في الالتزام بتنفيذها، ودعم جهودها للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار بما يحقق السلام والوفاق الوطني.
- 4- دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع العقوبات الاقتصادية الأحادية التي فرضتها على السودان بما يُمكنها من المساهمة بجدية في إنجاز عملية السلام في السودان.
- 5- مطالبة الأطراف الإقليمية والدولية بدعم المساعي الرامية إلى تحقيق السلام والوفاق الوطني في السودان، والامتناع عن التدخلات التي من شأنها عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف المنشود.
- 6- إنشاء الصندوق العربي لدعم السودان لتنمية جنوبيه، تساهم فيه الدول الأعضاء وفقاً لنظامه الأساسي، والطلب إلى الأمين العام

إجراء الاتصالات اللازمة لحشد الموارد اللازمة لهذا الصندوق .  
7- الطلب إلى الأمين العام مواصلة جهوده لدعم مسيرة السلام  
والوفاق السوداني.

( ق.ق : 230/أ.د.ع (14) - 2002/3/28 )

ب- جمهورية

الصومال

## يقرر

- 1- الترحيب بجهود الحكومة الانتقالية الصومالية الرامية إلى تحقيق المصالحة الشاملة، واستعادة الأمن والاستقرار في ربوع الصومال، والتأكيد على أهمية انضمام الفصائل الصومالية كافة إلى جهود المصالحة الراهنة.
- 2- تقديم دعم مالي قدره 56 مليون دولار إلى الحكومة الصومالية لتمكينها من تنفيذ برنامجها العاجل لاستعادة الأمن والاستقرار واستكمال المصالحة الصومالية وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وقيام الدول الأعضاء بتحويل مساهماتها المالية وفقاً لنسبة حصصها في موازنة الأمانة العامة إلى حساب دعم الصومال رقم 91165 لدى بنك القاهرة.
- 3- قيام الدول الأعضاء في علاقاتها الثنائية مع دول الجوار بالتأكيد على الموقف العربي الجماعي القائم على الحفاظ على وحدة أراضي الصومال وسلامته الإقليمية ورفض التدخل في شؤونه الداخلية، وإبراز رغبة الحكومة الانتقالية الصومالية في إقامة

علاقات حسن الجوار معها.

4- الطلب إلى الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع دول الجوار حول المسألة الصومالية لشرح وجهة النظر العربية إزاءها، وتأكيد استعداد الجامعة العربية للتعاون والتنسيق مع كافة هذه الأطراف بهدف تحقيق المصالح المشتركة في المنطقة، والعمل على إنشاء آلية دولية إقليمية تضم المنظمات الدولية والإقليمية والدول المعنية بالأزمة الصومالية لدفع جهود المصالحة الصومالية وبما يدرأ التضارب والتنافس بين مختلف الجهود والأدوار.

5- الطلب إلى الأمين العام متابعة الموضوع ومواصلة اتصالاته لتعيين مبعوث خاص بالصومال، ودعوة اللجنة الوزارية الخاصة بالصومال إلى عقد اجتماع للاتفاق على برنامج عملها.

( ق.ق : 230/ب د.ع (14) - 2002/3/28 )

ج- جمهورية القمر  
الاتحادية الإسلامية

## يقرر

1- دعم التطورات الإيجابية التي تشهدها الساحة القمرية وخاصة التزام كافة الأطراف القمرية بتنفيذ اتفاق المصالحة الموقَّع في 2001/2/17.

2- توجيه الشكر إلى دولة قطر وسلطنة عُمان والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى على مساهماتها في صندوق

دعم جمهورية القمر وتوجيه الشكر إلى باقي الدول الأعضاء التي ساهمت في تقديم المساعدات الثنائية، والتأكيد على التزام الدول الأعضاء بتقديم الدعم لجمهورية القمر بكافة صورته، ودعوته إلى تحويل مساهماتها المالية في صندوق دعم جمهورية القمر، وذلك تنفيذاً لقرار قمة عمان 2001 بهذا الشأن.

3- دعوة الدول الأعضاء والمصارف والصناديق العربية التي لها ديون لدى جمهورية القمر إلى إسقاطها أو إعادة جدولتها.

4- دعوة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا إلى تمكين جمهورية القمر من الاستفادة من قروضه ومعوناته بعدما قررت قمة عمان 2001 تعديل أنظمتها لتمكين الدول العربية الأفريقية الأقل نمواً من الاستفادة من قروضه ومعوناته.

5- الطلب إلى الأمين العام مواصلة جهوده ومباشرة تنفيذ المشروعات التنموية في جمهورية القمر في ضوء المبالغ المتوفرة بصندوق دعم جمهورية القمر وبالتنسيق مع الدول المساهمة.

( ق.ق : 230/ج.د.ع (14) - 2002/3/28 )

## مكافحة الإرهاب

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- إذ يُعرب عن قلقه البالغ من تصاعد أعمال الإرهاب ،
- وإذ يؤكد على ضرورة التعاون الدولي لمواجهة هذه الظاهرة في إطار الأمم المتحدة،
- وإذ يأخذ في الاعتبار أحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ،
- وبناءً على ما تم عرضه في اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية رقم (117) بتاريخ 2002/3/10،

## يقرر

- اعتماد قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 6170،  
المتخذ في دورته العادية (117) بتاريخ 2002/3/10 على النحو التالي:
- 1- الموافقة على تقرير وتوصيات فريق الخبراء العرب المكلف بدراسة قرار مجلس الأمن 1373 (2001) .
  - 2- تجديد رفضه القاطع وإدانتة الحاسمة للإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وأياً كانت دوافعه ومبرراته، والتميز بينه وبين حق الشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان الأجنبي .
  - 3- تأييد الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة لمناقشة ظاهرة الإرهاب بكافة صورته، ووضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها، تتضمن تعريفاً للإرهاب وتمييزه عن الحق المشروع للشعوب في مكافحة الاحتلال والعدوان الأجنبي .
  - 4- تأكيد العلاقة القائمة بين الأعمال الإرهابية والجرائم المنظمة التي تتخطى الحدود الإقليمية للدول وتتم بواسطة شبكات دولية تتولى تنظيمها .
  - 5- التأكيد على أهمية التنسيق العربي على المستويين الثنائي والجماعي لتفعيل أحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بعد دخولها حيز النفاذ في 7 مايو / أيار 1999، ودراسة إمكانية إدراج جرائم التحريض والإشادة بالأعمال الإرهابية وطبع ونشر وتوزيع المنشورات ذات الصلة بالإرهاب وجمع الأموال تحت ستار جمعيات خيرية لصالح الإرهاب واكتساب واستعمال ممتلكات لأغراض إرهابية ضمن مجال الجرائم الإرهابية المعاقب عليها بموجب الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب .
  - 6- حث الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقية الإسراع بإتمام إجراءات التصديق والانضمام .
  - 7- رفض محاولة إصااق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين، والتأكيد

على ما يدعو إليه الإسلام من مبادئ سمحة، ونبذة لكافة أشكال العنف .

8- استنكار المضايقات التي يتعرض لها بعض الرعايا العرب والمسلمين في بعض الدول، بالمخالفة لقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان .

9- ضرورة قيام تعاون بناء ومتكافئ بين جميع الدول في إطار مكافحة ومعالجة ظاهرة الإرهاب والحرص على تطبيق الشرعية الدولية دون انتقاء أو ازدواجية في المعايير .

10- رفض أي محاولة لاستغلال الحملة ضد الإرهاب، لتوجيه أي تهديدات باستخدام القوة ضد أي دولة عربية، ويعتبرها عدواناً ومساساً بأمن المنطقة واستقرارها، مما يتنافى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

11- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ ما جاء في تقرير وتوصيات فريق الخبراء المشار إليه في الفقرة العاملة رقم (1) من هذا القرار وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وعلى مستوى القمة عن مدى التقدم في هذا المجال .

( ق.ق : 231 د.ع (14) - 2002/3/28 )

- بعد اطلاعه :

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، وآخرها القرار رقم 6171 بتاريخ 2002/3/10،

## يقرر

- 1- التأكيد على دعم حقوق كل من العراق وسورية في مياه نهري الفرات ودجلة، ودعوة الحكومة التركية إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية وفي أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي لتقسيم عادل ومعقول للمياه، يضمن حقوق البلدان الثلاثة وفقاً لأحكام القانون الدولي، وأخذاً في الاعتبار التوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمن المائي العربي الذي عُقد في القاهرة بتاريخ 2000/2/21، بشأن نهري دجلة والفرات.
- 2- الإعراب عن قلقه لاستمرار تركيا في إقامة السدود والمشاريع الأخرى على نهري الفرات ودجلة دون التشاور المسبق مع الدولتين المتشاطنتين معها في استخدام هذين النهرين الدوليين، وفق ما تفرضه أحكام القانون الدولي والمعاهدات الدولية، والمعاهدات والبروتوكولات المعقودة بين الدول الثلاث.
- 3- متابعة الدور الإسرائيلي المتنامي في مشاريع "جاب" التركية وخطورته على الأمن المائي العربي.
- 4- الترحيب بقرار الحكومة البريطانية بالامتناع عن تقديم ضمانات لتمويل سد "اليسو".
- 5- الإعراب عن القلق إزاء استمرار اعتزام الحكومة السويسرية منح ضمانات لتمويل سد "اليسو" التركي على نهر دجلة، ودعوته إلى أن تحذو حذو الحكومة البريطانية بالامتناع عن تقديم ضمانات

لتمويل هذا السد.

- 6- دعوة الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في تعاملاتها مع الشركات التي لها علاقة بتنفيذ المشاريع التركبية على نهري الفرات ودجلة، واستخدام علاقاتها مع الدول والمؤسسات الدولية التي تُساهم أو تزعم المساهمة في تمويل أو ضمان تمويل هذه المشاريع لإقناعها بالعدول عن ذلك إلى حين التوصل إلى اتفاق ثلاثي، يضمن المصالح المشتركة للدول الثلاث المتشاطئة.
- 7- حث الدول الأعضاء التي لم تُصدق بعد على اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، ولم تودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة، على الإسراع في القيام بذلك، وبذل الجهد لدى الدول الصديقة لاتخاذ الإجراء نفسه للتعجيل بدخول الاتفاقية حيز النفاذ.
- 8- الطلب إلى الأمين العام الاستمرار في بذل مساعيه مع الجانب التركي، لتوصل الأطراف إلى حلٍ عادل للمشكلة . ومتابعة الاتصالات مع الجهات الأجنبية التي تعتزم الإسهام في ضمان تمويل أو تمويل وتنفيذ مشروع سد "اليسو" لإقناعها بالتأثيرات السلبية الخطيرة لمثل هذه المشاريع والعدول عن ذلك.

( ق.ق : 232 د.ع (14) - 2002/3/28 )

منطقة التجارة الحرة إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه :

العربية الكبرى

- على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وما تم إنجازه من خطوات لتفعيل استكمال هذه المنطقة،
- وعلى الإجراءات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لتنفيذ قرار القمة العربية رقم 212 بتاريخ 2001/3/28، والمتعلق بتقليص الفترة الزمنية لاستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بحلول عام 2005، وتعديل تخفيض معدلات الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل سنويا وفقا لذلك، بجانب تقليص سلع الرزنامة الزراعية العربية ، والحد من الاستثناءات، وتفعيل آلية فض المنازعات،

- وإذ يثمن جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الخصوص، وينتهي على التزام الدول العربية أطراف المنطقة الحرة بالبرنامج التنفيذي المتفق عليه،
- وإذ يؤكد مجددا على ضرورة إزالة القيود غير الجمركية ، الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية ، وإخضاع كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض التدريجي المتفق عليه، وتعديل الأحكام والتشريعات التي تتعارض مع أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي،
- وحيث تواجه التجارة العربية البيئية في الأدوية والمستحضرات الطبية بصفة خاصة معوقات عديدة ، ونظرا للاعتبارات الإنسانية إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية لتلك التجارة ، وانسجاما مع قرار مجلس الجامعة (رقم 6179) على المستوى الوزاري،

## يقرر

- 1- أولا : تحصيل رسوم وأجور الخدمات على السلع المستوردة من الدول العربية وفقا للتكلفة الفعلية للخدمة وبمبلغ مقطوع مع مراعاة عدم المبالغة في ذلك بدلا من تطبيق نسب حسب القيمة أو الكمية .
- 2- العمل على توحيد هياكل رسوم وأجور الخدمات والنماذج والعمل الورقي في كافة الدول العربية ، وذلك فيما يتعلق

بانسياب السلع بين الدول العربية ، وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ ذلك، وتوجيه الجهات المعنية الأخرى في الدول العربية بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد .

3- عدم منح أية استثناءات جديدة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثناءات القائمة حالياً، إلا في أضيق الحدود ووفق معايير مشددة انسجاماً مع نص المادة (15) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وذلك بالنسبة للدول الأعضاء في المنطقة حالياً، ويعهد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستضم بعد ذلك.

**ثانياً :** الترحيب بمبادرة الجمهورية اللبنانية بإنشاء الهيئة العربية الموحدة لتسجيل الدواء. وتكليف مجلس وزراء الصحة العرب بدراسة الموضوع وإحالة مقترحاتهم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيه .

**ثالثاً :** الترحيب بمبادرة الجمهورية اللبنانية لإيجاد الصيغة العملية للاسراع في إدماج تحرير تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إطار اتفاقية عربية وبرنامج تنفيذي، وذلك تنفيذاً لقرار القمة العربية الثالثة عشرة . والترحيب بالدعوة الموجهة من الجمهورية اللبنانية لعقد اجتماع للخبراء من الدول العربية للبدء بمناقشة مشروع الاتفاقية لتحرير التجارة في الخدمات التي أعدها لبنان، وعقد الاجتماع في بيروت خلال شهرين من تاريخه.

**رابعاً :** تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بسرعة استكمال تصوره ومقترحاته المتعلقة بدراسة إقامة اتحاد جمركي عربي ، لعرضها على القمة العربية ، والطلب من الدول العربية توفير البيانات والمعلومات اللازمة لمساعدة الأمانة

العامة في إعداد الدراسات المطلوبة .

خامساً: منح الدول العربية الأقل نموا فترة انتقالية تبدأ من تاريخ إنضمامها، ويتم التخفيض التدريجي بنسب متساوية لرسومها الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية ابتداء من عام 2004، ليصار إلى إزالتها كلياً بحلول الأول من يناير/ كانون الثاني 2010 . وتمتع هذه الدول خلال تلك الفترة بكافة ما تتيحه المنطقة من تسهيلات وإعفاءات .

( ق.ق : 233 د.ع (14) - 2002/3/28 )

تطوير قطاع النقل في  
الدول العربية

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة ،
- تأكيداً منه للدور المؤثر لقطاع النقل في التكامل الاقتصادي العربي وإدراكاً منه لأهمية تحديث هذا القطاع في الدول العربية وتنميته، بهدف ربط مناطق الإنتاج والاستهلاك في مختلف أرجاء الوطن العربي ،
  - ويعد إطلاعه :
  - على قرارات مجلس وزراء النقل العرب المتعلقة باستكمال شبكات النقل العربية البرية والبحرية ،
  - وعلى جهود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الهادفة إلى إقامة شبكة طرق برية سريعة تربط بين الدول العربية ، والاتفاقية التي أعدتها وصادقت عليها 12 دولة عربية في هذا الشأن ،
  - وعلى جهود الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في إعادة تأهيل وتنفيذ محاور الربط البري الرئيسية بين الدول العربية ،
  - وإذ يؤكد على قراره رقم 212 فقرة ثانياً بتاريخ 2001/3/28 والمتعلق بتكليف الجهات العربية المعنية ببحث مشكلة النقل بمختلف جوانبها

وأبعادها وسبل تقوية ربط الدول العربية براً وبحراً وجواً ،

## يقرر

- 1- تكليف مجلس وزراء النقل العرب بالعمل على استكمال الدراسات اللازمة لبحث سبل تقوية الربط بين الدول العربية براً وبحراً وجواً ورفع كفاءة النقل، وتضافر وتنسيق كافة جهود المؤسسات العربية المعنية بهذا القطاع مع مجلس وزراء النقل العرب والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ليتم بحث الموضوع من مختلف جوانبه وأبعاده بمشاركة الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص، وعرض مقترحات محددة بشأنه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيدا لرفعها إلى القمة العربية.
- 2- الترحيب بمبادرة الجمهورية اللبنانية بإعداد مشروع اتفاقية لتسهيل النقل بين الدول العربية، تهدف إلى معالجة كافة العقبات التي يواجهها هذا القطاع، تتم مناقشتها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس وزراء النقل العرب . وبعد استكمالها يتم عرضها على مؤتمر القمة العربية القادم للمصادقة عليها من قبل الدول العربية .

( ق.ق : 234 د.ع (14) - 2002/3/28 )

- تحرير النقل الجوي
- بين الدول العربية
- إدراكا منه للتحديات التي يواجهها قطاع النقل الجوي في الدول العربية،
  - وإيماننا منه بأهمية تعزيز دور هذا القطاع وتنميته لتنشيط الحركة السياحية والاقتصادية في الدول العربية ،

- وإيماناً بدوره في تسهيل حركة الأفراد والبضائع بين الدول العربية،
- ولإيجاد مزيد من فرص التنافس بين شركات الطيران العربية بما يخدم مصالح مستخدمي النقل الجوي في الوطن العربي ،
- وبعد إطلاعه :

- على قرار مجلس وزراء النقل العرب رقم (197) الصادر في سبتمبر/ أيلول 1998 والمتعلق بالموافقة على التحرير المتدرج لحريات النقل الجوي بين الدول العربية،
- وعلى البرنامج الذي أعدته الهيئة العربية للطيران المدني والمتعلق بمراحل تحرير النقل الجوي بين الدول العربية ،

## يقرر

- 1- الموافقة على إطلاق حريات النقل الجوي بين الدول العربية ، وفقاً لقرارات مجلس وزراء النقل العرب والهيئة العربية للطيران المدني .
- 2- تكليف وزراء النقل العرب (الوزراء المعنيين بالطيران المدني في الدول العربية) بتنفيذ هذا القرار، ورفع تقرير مرحلي إلى القمة حول مستوى التنفيذ من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك لحين استكمال برنامج تحرير النقل الجوي بين الدول العربية

( ق.ق : 235 د.ع (14) - 2002/3/28 )

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة ،

- بعد اطلاعه :

- على التقرير الشامل حول الربط الكهربائي العربي الذي أعده مجلس الوزراء العرب المعني بشؤون الكهرباء تنفيذاً لقرار القمة العربية رقم 212 فقرة ثالثاً بتاريخ 2001/3/28 ،

استكمال الربط

الكهربائي بين الدول

العربية وتقويته

- وإذ يثمن جهود مجلس الوزراء العرب المعني بشؤون الكهرباء في مجال الربط الكهربائي بين الدول العربية وفي تحقيق تعاون أوثق بينها في قطاع الكهرباء ، وجهود الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في مجال تمويل مشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية .

## يقرر

- أولاً : 1- الموافقة على التقرير المقدم من مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء حول الإسراع في استكمال الربط الكهربائي بين الدول العربية والتوصيات الواردة فيه.
- 2- دعوة الدول العربية غير المرتبطة بأي من مشاريع الربط الكهربائي القائمة أو التي تحت التنفيذ ، العمل على تنمية قطاع الكهرباء فيها وزيادة قدراته واستكمال ربط شبكاتها الكهربائية الداخلية بما يؤهلها للانضمام لمشاريع الربط الكهربائي العربية.
- 3- تكليف مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء بالعمل على ترتيب توفير التمويل اللازم لإعداد الدراسات المطلوبة والواردة بتقرير المجلس .
- 4- دعوة مؤسسات التمويل العربية والدولية للمساهمة في توفير التمويل اللازم لمشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية .

ثانياً : تكليف مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء بتقديم تقرير دوري إلى مؤتمر القمة العربية من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التقدم المحرز في تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين الدول العربية .

ثالثاً : العمل على إنشاء سوق عربية للطاقة، واستغلال مصادر

الطاقة المتوفرة لديها (النفط والغاز) في تصدير الطاقة الكهربائية للاستفادة من القيمة المضافة المتأتية من ذلك عوضاً عن تصديرها كمواد أولية، وأن يتم التنسيق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء والشركات والمؤسسات العاملة في قطاع النفط والغاز لتحقيق ذلك، وتقديم تقرير مرحلي للجنة العربية.

( ق.ق : 236 د.ع (14) - 2002/3/28 )

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة ،

- بعد اطلاعه :

▪ على تقرير المجلس الوزاري العربي للسياحة ومقترحاته لدعم حركة السياحة العربية البينية وتعزيز اقتصاديات القطاع السياحي العربي

- وإدراكاً للدور الهام والمتنامي لقطاع السياحة في اقتصاديات الدول العربية ،

- وإذ يتحمل القطاع الخاص العربي العبء الأكبر في الاستثمارات السياحية، مع قدرته على الاضطلاع بدور أكثر فعالية إذا ما أزيلت المعوقات التي تعترض عمله،

- ونظراً لتأثر أداء القطاع السياحي بإجراءات وممارسات عدة جهات حكومية ،

- وبالنظر لإمكان التخفيف من الآثار السلبية الخارجية على هذا القطاع من خلال إيجاد الحلول على المستوى الإقليمي العربي ،

- وإذ يثمن جهود المجلس الوزاري العربي للسياحة وكافة المجالس والجهات العربية في مجال تحقيق تكامل سياحي عربي ،

يقرر

دعم السياحة العربية  
البينية

**أولاً :** تكليف المجلس الوزاري العربي للسياحة ببلورة المشروعات المطلوبة لتحقيق التكامل السياحي العربي، وبحث سبل توفير دراسات الجدوى الاقتصادية لتلك المشروعات، وإتاحتها للمستثمرين ورجال الأعمال، مع حث المصارف ومؤسسات التمويل العربية لتقديم التسهيلات المشجعة لإقامتها .

**ثانياً :** إرساء مبدأ مساواة السائح العربي بالمواطن وعدم التمييز بينهما في أسعار الفنادق والطيران ورسوم المواقع والمزارات السياحية ، وتكليف الوزارات والهيئات العربية المعنية بالعمل على تنفيذ ذلك.

**ثالثاً:** تكليف مجلس وزراء النقل العرب بالإسراع في وضع اتفاقية عربية لنقل الركاب برا بين الأقطار العربية ، تراعى تسهيل حركة السياحة البينية فيما بينها . على أن يرفع تقريراً حول جهوده السابقة في هذا المجال لإنجاز مثل تلك الاتفاقية والصعوبات التي اعترضت ذلك ومقترحاته .

**رابعاً:** تكليف مجلس وزراء الداخلية العرب ببحث الوسائل الممكنة للحد من اشتراط تأشيرات الدخول للمواطنين العرب، وتقديم تسهيلات ملموسة في منح التأشيرات وفي مدتها، من خلال الإسراع في إدخال أنظمة الربط الآلي اللازمة، على أن يقوم مجلس وزراء الداخلية العرب بترتيب رفع تقرير حول ما يتم بشأن ذلك إلى القمة العربية القادمة 2003 .

**خامساً:** تكليف وزراء السياحة والإعلام العرب بالتنسيق فيما بينهم للقيام بحملات مشتركة، لإبراز الصورة الحضارية والإنسانية للعرب والمسلمين عالمياً، وتنشيط وتطوير حركة السياحة إلى المنطقة العربية وزيادة فعاليتها .

( ق.ق : 237 د.ع (14) - 2002/3/28 )

توفير الحماية الدولية  
لأطفال فلسطين

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،  
- بعد اطلاعه :  
■ على مذكرة الأمانة العامة،  
- وبعد أن تدارس الأوضاع الخطيرة التي يُعاني منها الطفل  
الفلسطيني،

### يقرر

- 1- التأكيد على قراره السابق بتقديم كل الرعاية والدعم للطفل الفلسطيني، وتلبية احتياجاته الصحية والتعليمية.
- 2- الطلب إلى المجالس العربية العليا للطفولة، بذل كافة الجهود والمسعاي، على المستوى الدولي، لتوفير الحماية للأطفال الفلسطينيين، والعمل على نحو حثيث مع كل المؤسسات الدولية لتوفير الأمن الحياتي للطفل الفلسطيني.
- 3- تكليف الأمانة العامة، بتشكيل لجنة خبراء من القانونيين العرب لدراسة وضع الأطفال الفلسطينيين وفقاً لما هو وارد في المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وصياغة الإجراءات اللازمة التي تكفل التجريم الجنائي لأي اعتداء يقع عليهم وتوفير الحماية الدولية لهم.
- 4- تكليف الأمانة العامة بعقد مؤتمر دولي تُشارك فيه المنظمات الدولية والهيئات العالمية القانونية والعاملة في مجال حقوق الإنسان والطفل، لوضع البرامج التي تمنع الاعتداءات ضد أطفال فلسطين وحمايتهم من أي ممارسات تنتهك المعاهدات والمواثيق الدولية.
- 5- دعوة الدول الأعضاء للمشاركة الفاعلة في أعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالطفولة التي ستعقد في مايو/ ايار

. 2002

( ق.ق : 238 د.ع (14) - 2002/3/28 )

## حقوق الطفل العربي

- في إطار القرار 216 الصادر في آذار/ مارس 2001 عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، والإعلان الختامي للمؤتمر العربي رفيع المستوى لحقوق الطفل ( إعلان القاهرة : نحو عالم عربي جدير بالأطفال )، الصادر في 2001/7/4، والإعداد الجاري للدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال ( 8-10 / 2002/5 )،

- وأخذاً في الاعتبار التوصيات الصادرة عن :

- ندوة ممثلي النشء اليافع التي استضافتها المملكة الأردنية الهاشمية في تشرين ثاني/ نوفمبر 2000 ،
- ندوة المجتمع المدني التي استضافتها المملكة المغربية في شباط / فبراير 2001 ،
- مؤتمر وزراء المالية العرب والأفارقة الذي استضافته المملكة المغربية في أيار / مايو 2001 ،

## يقرر

- 1- اعتماد إعلان القاهرة، واعتبار هذا الإعلان والقرار 216 معاً جزءاً من إطار العمل العربي من أجل الطفولة .
- 2- دعوة الدول الأعضاء البدء مبكراً في إعداد خطط عمل وطنية لضمان سرعة تنفيذ الإعلانات والاتفاقيات العربية والدولية الخاصة بالطفولة المصادق عليهما .

- 3- تكليف الأمانة العامة، بالتعاون مع الحكومة التونسية والوكالات المتخصصة العربية والدولية، بالتحضير للمؤتمر العربي الثالث رفيع المستوى، الذي تستضيفه تونس .
- 4- السعي لتأكيد المشاركة الكاملة للمجتمع المدني والنشء اليافع في المشاورات الوطنية والإقليمية والدولية حول العمل المستقبلي من أجل الطفولة، بما في ذلك الدورة الخاصة للأمم المتحدة والمؤتمر العربي الثالث رفيع المستوى حول حقوق الطفل .
- 5- تبني دعم إجراءات حماية الأطفال، بما يتماشى والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، واتفاقيات جنيف، والقانون الدولي .

( ق.ق : 239 د.ع (14) - 2002/3/28 )

- معالجة ظاهرة الفقر  
في الوطن العربي
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- انطلاقاً من الموروث الحضاري العربي، بتحقيق المساواة والعدل الاجتماعي،
  - وحرصاً على دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي،
  - وضماناً لاستقرار المجتمع العربي وتحقيق تقدمه ورفاهيته،

## يقرر

- 1- إعطاء الأولوية القصوى لسياسات معالجة ظاهرة الفقر في البرامج التنموية في الدول الأعضاء.

2- الطلب من مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إيلاء القضايا المتصلة بظاهرة الفقر، أهمية قصوى، واعتبارها بنداً دائماً في جداول أعمالهما، وتكليف الأمانة العامة، المتابعة والتنسيق مع الدول الأعضاء لوضع استراتيجيات وبرامج عملية على المستوى العربي، لمعالجة ظاهرة الفقر .

3- تكليف الأمانة العامة، بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات والهيئات العربية والدولية، للمشاركة في تنفيذ البرامج المتعلقة بمعالجة ظاهرة الفقر في الوطن العربي.

(ق.ق : 240 د.ع (14) - 2002/3/28)

قرار مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته الطارئة (2001/8/15) بشأن تنفيذ خطة اعلامية عاجلة لدعم القضية الفلسطينية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،  
- بعد اطلاعه :  
▪ على مذكرة الأمانة العامة،  
▪ وعلى قرار مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته الطارئة بتاريخ 2001/8/15،

## يقرر

الموافقة على توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ الخطة الإعلامية الواردة في قرار مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته الطارئة بتاريخ 2001/8/15.

( ق.ق : 241 د.ع (14) - 2002/3/28 )

مؤعد ومكان انعقاد  
الدورة العادية (15)  
لمجلس جامعة الدول  
العربية على مستوى  
القمة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،  
- استناداً إلى ما جاء في ملحق الميثاق الخاص بآلية الانعقاد الدوري  
المنتظم لرئاسة مجلس الجامعة على مستوى القمة،  
- وتنفيذاً لما جاء في القرار رقم 220 الصادر عن مجلس الجامعة على  
مستوى القمة في عمّان بتاريخ 2001/3/28 ، والمتضمن " تولي  
مملكة البحرين رئاسة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة  
في دورته العادية الخامسة عشرة"،

### يقرر

عقد الدورة العادية (15) لمجلس جامعة الدول العربية على  
مستوى القمة في المنامة عاصمة مملكة البحرين خلال شهر مارس/  
آذار 2003 .

( ق.ق : 242 د.ع (14) - 2002/3/28 )

ق/14(03/02)/12-ص (0099)

# البيان الختامي

مجلس  
جامعة الدول العربية على مستوى القمة  
الدورة العادية (14)  
بيروت - الجمهورية اللبنانية  
13 و 14 محرم 1423 هـ الموافق 27 و 28 مارس/ آذار 2002 م

البيان الختامي

- 1- بدعوة كريمة من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد اميل لحود، وتنفيذاً لقرار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في القاهرة بتاريخ 21 و 22 أكتوبر/ تشرين الأول لعام 2000 بعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، بصفة منتظمة، في دورة عادية مرة كل عام، انعقد المجلس على مستوى القمة في مدينة بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية، يومي 27 و 28 مارس/ آذار 2002
- 2- يُعرب القادة العرب عن تقديرهم البالغ للجمهورية اللبنانية: رئاسةً وحكومةً وبرلماناً وشعباً، لما قدمته من رعاية وعناية، وإعداد مميز لهذه القمة، وقرروا اعتبار الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس العماد اميل لحود رئيس القمة، وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.
- 3- اطلع القادة على الرسالة الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية والمرفق بها تقرير رئاسة القمة، وتقرير لجنة المتابعة والتحريك، ويُعربون عن شكرهم البالغ لجلالته، على جهوده القيّمة التي بذلها خلال فترة ترؤسه للقمة العربية العادية (13) مارس/آذار 2001
- 4- يعبر القادة عن سرورهم البالغ، بعد أن منّ الله تعالى على حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، بالشفاء، وعودة سموه سالماً معافى إلى أرض الوطن وإلى شعبه العزيز،
- الإعراب عن التقدير للجمهورية اللبنانية واعتبار خطاب فخامة الرئيس العماد اميل لحود وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر
- الإعراب عن الشكر لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين على جهوده خلال ترؤسه للقمة العربية العادية (13) مارس/آذار 2001
- تهنئة حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت

- بإلشفاء وسلامة العودة إلى أرض الوطن
- الإشادة بالإصلاحات الدستورية في مملكة البحرين والتحول إلى النظام الملكي الدستوري
- تعزيز التضامن العربي، وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك
- 7- توجيه الشكر إلى رئيس لجنة المتابعة والتحرك المنبثقة عن قمة عمان 2001
- 5- متمنين لسموه دوام الصحة والعافية لمواصلة السير في تحقيق المزيد من التقدم والرخاء والأمن للشعب الكويتي الشقيق، والإسهام في مسيرة الأمة العربية مع إخوانه القادة .
- 5- يعبر القادة عن تهانيم الأخوية الصادقة، لحضرة صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، ولشعبها الشقيق، بما انتهى إليه ميثاق العمل الوطني الذي أجمع عليه شعب البحرين، بإعلان البحرين مملكة دستورية عربية إسلامية، واستكمال مؤسساتها الدستورية، متمنين لشعب مملكة البحرين، في ظل قيادته الحكيمة، تحقيق المزيد من التقدم والازدهار، ومواصلة الإسهام مع أشقائه العرب في مسيرة العمل العربي المشترك، وتحقيق أهداف الأمة العربية .
- 6- تدارس القادة في جو من التفاهم والإخاء والصراحة حال الأمة، والتحديات التي تواجهها، والأوضاع في المنطقة العربية، وأجروا تقويماً شاملاً للظروف الإقليمية والدولية، واضعين نصب أعينهم تعزيز التضامن العربي، وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، للدفاع عن مصالح الأمة وحقوقها وصيانة الأمن القومي العربي، واعتبروا انعقاد هذا المؤتمر على أرض لبنان حدثاً ذا دلالة خاصة للتعبير عن تضامن الأمة العربية مع لبنان ودعمه، ومناسبة للتأكيد على الالتزام بالقواعد والمرتكزات التي يقوم عليها العمل العربي المشترك .
- 7- يوجّه القادة الشكر إلى رئيس وأعضاء لجنة المتابعة والتحرك المنبثقة عن قمة عمان العادية (2001)، لما قاموا به من جهود مقدرة لتنفيذ قرارات القمة، ويعهدون لرئاسة القمة الحالية إجراء المشاورات مع القادة العرب ومع الأمين العام لتشكيلها وتحديد آلية وأسلوب عملها .

اطلع القادة على تقرير الأمين العام الذي تناول مختلف مجالات العمل العربي المشترك، بما في ذلك عملية تحديث وتطوير منظومة الجامعة العربية لتمكين كافة مؤسساتها من الاضطلاع بالمتطلبات القومية العربية، بغية مواكبة المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، ويُعربون عن التقدير للخطوات التي اتخذها الأمين العام تنفيذاً لقرارات القمة السابقة في هذا الشأن.

استعرض القادة الوضع البالغ الخطورة الذي يعيشه الشعب الفلسطيني جراء الحرب التدميرية المبرمجة والشاملة التي تشنها عليه قوات الاحتلال الإسرائيلية بشتى الأساليب وكافة الأسلحة، بغية تدمير مؤسساته وإخضاعه وإخماد جذوة مقاومة الاحتلال في نفوس أبنائه، إلى جانب استمرارها في سياسة الاستيطان، والاعتقالات، وهدم المنازل وإقامة مناطق عازلة، وتدمير البيئة، وإحكام الحصار الاقتصادي والإبعاد والتهجير، في خرق صارخ للقانون الدولي وللاتفاقات والأعراف والمواثيق الدولية .

ويحملون إسرائيل المسؤولية الكاملة لعدوانها ولممارساتها الوحشية على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وما أحدثته من دمار وخسائر في البنية الأساسية للمدن والقرى والمخيمات والمؤسسات والاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويؤكدون على ضرورة إلزام إسرائيل بمسؤولية التعويض عن جميع هذه الأضرار والخسائر .

ويطالبون في هذا الشأن بتنفيذ الإعلان الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، الذي عقد في جنيف في 2001/12/5 الذي طالب إسرائيل بالاحترام الكامل لبنود الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وياحترام التزاماتها بصفتها القوة القائمة بالاحتلال .

يحيي القادة العرب باعتزاز كبير الضمود الرائع للشعب العربي الفلسطيني، وانتفاضته الباسلة، وقيادته الشرعية والوطنية وعلى رأسها الرئيس ياسر

عرفات، ويوجهون تحية إكبار وإجلال لشهداء هذه الانتفاضة، ويشيدون بروح الفداء والصمود والتضحية لأسرهم وللشعب الفلسطيني، الذي استطاع التصدي لآلة الحرب الإسرائيلية، وإجهاض سياسة الأمر الواقع التي حاولت سلطات الاحتلال فرضها .

11- استعرض القادة الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب العربي الفلسطيني جراء استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي في تدمير بنيته التحتية، وفرض الحصار عليه وعلى قياداته الوطنية، وتصعيد مختلف أشكال العدوان على أرواح وكرامة الشعب الفلسطيني، ويؤكد القادة استمرار دعمهم للاقتصاد الفلسطيني وبنيته التحتية لتثبيت صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، ويقررون دعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ إجمالي قدره 330 مليون دولار بواقع 55 مليون دولار شهرياً، ولمدة ستة أشهر، ابتداء من 2002/4/1، قابلة للتجديد التلقائي كل ستة أشهر أخرى، طالما استمر العدوان الإسرائيلي واستمر احتياج السلطة الوطنية الفلسطينية لهذا الدعم، على أن تكون جملة هذه المبالغ منحة لا ترد، وتكون المساهمات إلزامية على جميع الدول العربية بنسب حصصها في موازنة الأمانة العامة، وتسدد هذه المساهمات في حساب جديد خاص يفتح لدى الأمانة العامة لهذا الغرض. كما يقررون أن تقدم الدول العربية دعماً إضافياً قدره 150 مليون دولار توجه لصندوق الأقصى والانتفاضة.

ويكلف القادة الأمانة العامة مواصلة التحرك لتنسيق وتنشيط جهود المؤسسات والمنظمات الأهلية العربية والدولية، الهادفة إلى دعم صمود الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تنظيم حملة لتبرع أبناء الأمة العربية بمرتب يوم عمل لصالح حساب دعم صمود الشعب الفلسطيني رقم 124448 الذي أنشأته الأمانة العامة لدى فروع البنك العربي .

دعم الاقتصاد الفلسطيني والدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية

12- يؤكد القادة مجدداً على قراراتهم السابقة المتعلقة بتمسكهم بالسلام العادل والشامل، كهدف وخيار استراتيجي، يتحقق في ظل تنفيذ الشرعية الدولية،

تمسك الدول العربية بالسلام العادل والشامل كهدف وخيار

ويطالبون إسرائيل استئناف مفاوضات السلام على جميع المسارات استناداً لقرارات مجلس الأمن بما في ذلك القرارات 242 و 338 و 425، وقرار الجمعية العامة 194، ولمرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام

ويؤكدون ان السلام الشامل والعاقل لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية التي تحتلها، ولا سيما من الجولان العربي السوري المحتل حتى خط الرابع من يونيو / حزيران 1967، ومن الأراضي اللبنانية التي مازالت تحت الاحتلال بما في ذلك مزارع شبعا، وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بجميع حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير، واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين، استناداً لقرارات الشرعية الدولية ولمبادئ القانون الدولي بما فيها قرار الجمعية العامة 194، والإفراج عن المعتقلين والمخطوفين العرب من السجون الإسرائيلية كافة .

13- يحمل القادة إسرائيل المسؤولية القانونية الكاملة عن وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتهجيرهم، ويؤكدون رفضهم التام لمشاريع الحلول والمخططات والمحاولات الرامية إلى توطينهم خارج ديارهم. ويؤكدون تمسكهم بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس خاصة القرارات 252 (1968) و 267 (1969) و 465 (1980) و 478 (1980) التي تؤكد بطلان كافة الإجراءات التي اتخذتها، وتتخذها إسرائيل لتغيير معالم هذه المدينة . وفي هذا الإطار، يجدد القادة التأكيد على ما جاء في قرارات القمة العربية في عمان عام 1980، وبغداد عام 1990، والقاهرة عام 2000 بشأن قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس، أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل .

إقرار حق العودة ورفض الخطط والمحاولات الرامية إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج ديارهم

توجيه التحية إلى  
المواطنين السوريين في  
الجولان العربي السوري  
المحتل

14- يؤكد القادة إدانتهم إسرائيل بشدة لاستمرارها في احتلال الجولان العربي السوري وتضامنهم التام مع سورية ومساندة حقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو / حزيران 1967، استناداً إلى أسس عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية . كما يؤكد القادة على دعم صمود المواطنين العرب في الجولان السوري المحتل، والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، ويؤكدون ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على مواطني الجولان السوري المحتل . كما يؤكد القادة على التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، ويعتبرون أن هذه النشاطات إجراءات غير مشروعة ولا ترتب حقاً ولا تنشئ التزاماً وتشكل خرقاً لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب وفقاً للملحق الأول لهذه الاتفاقيات، وانتهاكاً لاسس عملية السلام .

التضامن مع لبنان  
والإشادة بالمقاومة  
الوطنية اللبنانية

15- يؤكد القادة على دعم لبنان لاستكمال تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي حتى حدوده المعترف بها دولياً بما في ذلك مزارع شبعا، وذلك بشتى الوسائل المشروعة، ويشيدون بدور المقاومة اللبنانية الباسلة وبالصمود اللبناني الرائع الذي أدى إلى اندحار القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان ويقاعه الغربي .

ويطالبون بالإفراج عن المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ويتسلم الأمم المتحدة جميع الخرائط المبينة لمواقع الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي، ويطالبون إسرائيل بدفع التعويضات للبنان جراء عدوانها المتماذي عليه وعن الضحايا الذين سقطوا جراء قصفها مركز الأمم المتحدة في جنوب لبنان وتسببها بمجزرة قانا .

كما يحذرون من أن استمرار العدوان الإسرائيلي على سيادة لبنان

المتمثل في خرق الطائرات والبوارج الإسرائيلية للأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية سيؤدي إلى تفجير الوضع على الحدود الجنوبية اللبنانية، كما ينذر بعواقب وخيمة لما يشكله من تحرش واستفزاز تتحمل إسرائيل مسئوليته الكاملة

ويعرب القادة عن تضامنهم التام مع لبنان وسورية ويرفضون التهديدات الإسرائيلية ضدّهما، ويعتبرون أن أي عدوان عليهما عدوان على الدول العربية جمعاء .

16- يؤكد القادة على قرارات مؤتمرات القمة العربية المتعلقة بضرورة دعم لبنان، ومساعدته في جهود اعمار، ويشيدون بالمساعدات التي قدمتها بعض الدول العربية لهذا الغرض، ويحثون الدول الأعضاء التي أعربت عن استعدادها لتقديم الدعم على تقديمه، ويدعون إلى تفعيل صندوق دعم لبنان لتمكينه من إعادة اعمار البنية التحتية اللبنانية، لا سيما في المناطق المحررة من الاحتلال الإسرائيلي .

17- يؤكد القادة، في ضوء انتكاسة عملية السلام، التزامهم بالتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، وتفعيل نشاط مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل، حتى تستجيب لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 .

18- يؤكد القادة أن السلام والأمن الدائمين في المنطقة يستلزمان انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الدولية والمطالبة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

التأكيد على قرارات مؤتمرات القمة العربية لدعم لبنان ومساعدته في جهود إعمار

تفعيل مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل

إخضاع كافة المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الدولية والمطالبة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

19- يرحب القادة بما صدر عن الاتحاد الأوروبي من مواقف ومبادرات تهدف إلى المساهمة في التوصل إلى حل سياسي عادل وشامل لفضية الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويؤكدون على ضرورة مواصلة أوروبا الاضطلاع بدورها الفاعل في هذا المجال، وكذلك جهود الدول الصديقة الأخرى .

كما يهيبون بالولايات المتحدة إعادة تقييم قراءاتها وحساباتها ومواقفها حيال الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والخروج من عقدة هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول - التي أدانها العرب - في مجال تعاملها مع الشرق الأوسط .

ويدعون الولايات المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها ويحثونها على استئناف عملية السلام على المسارات كافة بدون تأخير، وعدم إعطاء إسرائيل المزيد من الفرص للسعي لإخضاع الشعب الفلسطيني، وممارسة سياسة القتل والتدمير بحقه بذريعة محاربة الإرهاب .

20- استعرض القادة تطور الأوضاع على الساحة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر / أيلول 2001، وتبلور حملة عالمية لمحاربة الإرهاب انطلاقاً من قرار مجلس الأمن رقم 1373 بتاريخ 2002/9/28 .

وجددوا إدانتهم الكاملة للهجوم الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية، ورفضهم وإدانتهم للإرهاب بكل أشكاله واستعدادهم الكامل للتعاون والمساهمة في كل جهد لمحاربه تحت مظلة الأمم المتحدة، ويطالبون بضرورة عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة لبحث موضوع الإرهاب ووضع تعريف دقيق له .

ويؤكدون على ضرورة التمييز بوضوح بين الإرهاب الذي يدينونه وبين حق الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي، رفضاً له ودفاعاً عن النفس، وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار الجمعية العامة رقم 51/46 تاريخ 1991/1/19 الخاص

بمحرارية الإرهاب .

ويؤكدون حق الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني والشعب السوري في مقاومة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، باعتبار ذلك حقاً مشروعاً تكفله الشرائع والمواثيق الدولية، ويرفضون الخلط بين هذا الحق المشروع في مقاومة الاحتلال وبين إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية .

ويؤكدون على أن أي تحريف في مفهوم الإرهاب ليشمل المقاومة العربية للاحتلال الإسرائيلي يشكل غطاءً غير شرعي لاستمرار الاحتلال وإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل على حساب الحقوق العربية، وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي .

وإذ يعتبرون أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بجنس أو دين أو وطن، يؤكدون رفضهم التام لمحاولات بعض الأوساط ربط ظاهرة الإرهاب بالإسلام والعرب .

ويؤكدون رفضهم محاولة استغلال الحملة ضد الإرهاب في توجيه تهديدات باستخدام القوة ضد أية دولة عربية ويعتبرونها عدواناً ومساساً بأمن المنطقة واستقرارها مما يتنافى مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي .

21- يرحب القادة بتأكيدات جمهورية العراق على احترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان سلامة ووحدة أراضيها بما يؤدي إلى تجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث في عام 1990 ويدعون إلى تبني سياسات تؤدي إلى ضمان ذلك في إطار من النوايا الحسنة وعلاقات حسن الجوار . وفي هذا الإطار يدعو القادة إلى أهمية وقف الحملات الإعلامية والتصريحات السلبية تمهيدا لخلق أجواء إيجابية تطمئن البلدين بالتمسك بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

الحالة بين العراق  
والكويت

ويطالب القادة باحترام استقلال وسيادة العراق وامنه ووحدة أراضيهِ  
وسلامته الإقليمية .

كما يطالبون العراق بالتعاون لإيجاد حل سريع ونهائي لقضية الأسرى  
والمرتهنين الكويتيين وإعادة الممتلكات وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات  
الصلة .وتعاون الكويت فيما يقدمه العراق عن مفقوديه من خلال اللجنة  
الدولية للصليب الأحمر .

ويرحب القادة باستئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة الذي بدأ في  
جو إيجابي وبناء استكمالاً لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .  
ويطالبون برفع العقوبات عن العراق وإنهاء معاناة شعبه الشقيق بما  
يؤمن الاستقرار والأمن في المنطقة .

22- تدارس القادة التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وبصورة خاصة  
العراق وأكدوا رفضهم المطلق ضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة  
عربية باعتباره تهديداً للأمن القومي لجميع الدول العربية .

23- يؤكد القادة مجدداً على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها  
الثلاث، طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى، وتأييدهم ومساندتهم  
لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على  
جزرها العربية الثلاث. ويدعو القادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى  
إنهاء احتلالها للجزر العربية الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض  
الأمر الواقع بالقوة في هذه الجزر الثلاث بما في ذلك إقامة منشآت لتوطين  
الإيرانيين فيها. ويطالبون الجمهورية الإسلامية الإيرانية اتباع الوسائل  
السلمية لحل النزاع القائم على الجزر العربية الثلاث وفق مبادئ وقواعد  
القانون الدولي، والقبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. ويكلف  
القادة الأمين العام لجامعة الدول العربية، متابعة قضية الاحتلال الإيراني  
لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر القمة  
العربي المقبل.

التهديد بالعدوان على  
بعض الدول العربية

التأكيد على سيادة دولة  
الإمارات العربية  
المتحدة على جزرها  
الثلاث ودعوة  
الجمهورية الإسلامية  
الإيرانية إلى إنهاء  
احتلالها والكف عن  
ممارسة سياسة فرض  
الأمر الواقع

24- يجدد القادة مساندتهم وتضامنهم مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مطالبتها مجلس الأمن برفع العقوبات المفروضة عليها بشكل فوري ونهائي، وذلك بعد أن قامت الجماهيرية العظمى بالوفاء بكل التزاماتها المنصوص عليها في قرارات المجلس ذات الصلة، وسيقوم العرب بإلغاء هذه العقوبات، وسيعتبرون أنفسهم في حلّ من الالتزام بها في حال استمرارها.

ويعبر القادة عن دعمهم للجماهيرية العظمى في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار بشرية ومادية بسبب العقوبات التي فرضت عليها، ويطالبون بالإفراج الفوري عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي الذي تمت إدانته بموجب أسباب سياسية لا تمت إلى القانون بأية صلة.

25- يؤكد القادة الحفاظ على وحدة وسيادة جمهورية الصومال وسلامتها الإقليمية، ورفض التدخل في شئونها الداخلية ويرحبون بجهود الحكومة الانتقالية الصومالية لاستكمال المصالحة الشاملة وتحقيق الوحدة الوطنية، وإعادة الأمن والاستقرار في البلاد، ويؤكدون أهمية العمل على تقديم العون المادي والفني وسرعة تسديد الحصص في صندوق دعم الصومال ويقررون تقديم دعم مالي قدره 56 مليون دولار إلى الحكومة الصومالية الانتقالية لتمكينها من تنفيذ برنامجها العاجل المتعلق باستعادة الأمن والاستقرار واستكمال المصالحة الوطنية وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

26- يعرب القادة عن تقديرهم لجهود حكومة السودان في تحقيق السلام الشامل والوفاق الوطني بين جميع أبناء السودان، وإبصال الإغاثة للمتضررين، ويؤكدون الحرص على وحدة وسيادة جمهورية السودان وسلامتها الإقليمية، ودعمهم للمبادرة المصرية - الليبية المشتركة للمساعدة في تحقيق الوفاق الوطني في السودان

مساندة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مطالبتها مجلس الأمن برفع العقوبات المفروضة عليها بشكل فوري ونهائي

الترحيب بجهود الحكومة الانتقالية في جمهورية الصومال لاستكمال المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية.

الحرص على وحدة وسيادة جمهورية السودان ودعم المبادرة المصرية - الليبية المشتركة للمساعدة في تحقيق الوفاق الوطني في السودان

27- اطلع القادة على مشروع النظام الأساسي للصندوق العربي لدعم السودان لتنمية جنوبه، ويقررون الموافقة عليه، وتكليف الأمين العام بإجراء الاتصالات لحشد الموارد المالية لهذا الصندوق، ويحثون الدول الأعضاء على تقديم المساهمات اللازمة لإيصال رسالة واضحة للشعب السوداني تؤكد وقوف الدول العربية مع الجهود المبذولة لاعادة اعمار جنوب السودان .

28- يعبر القادة عن حرصهم الكامل على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية، ويرحبون بإجراء الانتخابات الديمقراطية، ويباركون جهود المصالحة الوطنية التي تقوم بها الحكومة القمرية مع مختلف الأطراف بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، من أجل صيانة وحدة البلاد، وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، ويقررون تقديم الدعم اللازم لمساعدتها في إعادة البناء والإعمار. وفي هذا السياق يعربون عن التقدير للدول الأعضاء التي ساهمت في دعم صندوق جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ويجددون الدعوة للدول العربية الأخرى للإسهام في دعم هذا الصندوق.

29- يؤكد القادة دعمهم لحقوق كل من العراق وسورية في مياه نهري الفرات ودجلة، ويعتبر القادة أن قضية المياه في أبعادها القانونية والاقتصادية والأمنية، مسألة في غاية الحيوية للامة العربية، ويدعون تركيا إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية مع العراق وسورية وفقاً لاحكام القانون الدولي، والاتفاقات المعقودة بينها، للتوصل إلى اتفاق عادل ومنصف لتقاسم المياه يضمن حقوق البلدان الثلاثة في المياه، كما

يعربون عن قلقهم من استمرار تركيا في إقامة السدود والمشاريع الأخرى  
على النهرين دون تشاور مع العراق وسورية.

- 30- يؤكد القادة على أهمية علاقات الحوار والتعاون مع الدول الصديقة المحيطة بالدول العربية بما يعزز الأمن القومي العربي، ويحفظ الحقوق العربية، خاصة مع تلك الدول التي ترتبط بعلاقات تاريخية وحضارية ومصالح مشتركة مع الوطن العربي .
- 31- العمل على تعزيز التعاون العربي الأفريقي يؤكد القادة على أهمية مواصلة الجهود لإزالة العوائق التي تعترض تفعيل التعاون العربي الأفريقي وانتظام اجتماعات أجهزته، وذلك في ضوء قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في هذا الشأن، ويكلفون الأمين العام متابعة اتصالاته في هذا الخصوص ، بما في ذلك مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .
- 32- إحياء الحوار العربي الأوروبي بما يحقق المصالح المتوازنة والمتكافئة. يؤكد القادة على أهمية تنمية العلاقات العربية الأوروبية وفق خطوات محددة يتفق عليها مع الجانب الأوروبي، بما في ذلك توقيع اتفاقية تعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وبما يؤدي إلى تطوير هذه العلاقات ويخدم المصالح المشتركة، وفقا لنظرة شاملة، تعالج كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتحقق المصالح المتوازنة والمتكافئة للجانبين .
- 33- تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي أخذ القادة علماً بتقرير الأمين العام بشأن تطوير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتحديث وتطوير العمل العربي المشترك . وفيما يتعلق بالمقترحات الخاصة بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قرر القادة إحالتها إلى وزراء

خارجية الدول الأعضاء لإبداء الملاحظات والاقتراحات اللازمة في هذا الصدد، وعرضها على مجلس الجامعة في دورته القادمة 118 لاتخاذ القرار اللازم.

يجدد القادة دعوتهم الأمم المتحدة وجميع الدول اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنشاء الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر وانطلاق عمله، وذلك في إطار تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن .

34- الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر

35- يرحب القادة بالجهود المبدولة للإرتقاء بالإقتصادات العربية وزيادة كفاءتها، بما يسمح بمزيد من فعالية اندماجها في الاقتصاد العالمي من خلال إقامة بنية اقتصادية تتسم بمزيد من الكفاءة تدعمها إجراءات الإصلاحات الهيكلية، ومساعد لرفع حجم ودرجة تنوع الصادرات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتسريع نقل التقنيات ووسائل الإدارة والتسويق الحديثة . ويدرك القادة أن أحداث 11 سبتمبر/ أيلول الأساسية وإنعكاساتها السلبية على مختلف مناطق العالم، ومنها المنطقة العربية أدت إلى تزايد ضعف نمو الاقتصاد العالمي الذي كانت بوادر ضعفه قد ظهرت قبل تلك الأحداث، وفاقمت من حجم التأثير، مما يتطلب من مختلف الجهات المختصة في البلدان العربية مضاعفة الجهود .

الاقتصادات العربية والمتغيرات الاقتصادية الدولية

36- يؤكد القادة حرصهم على تعزيز وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي وفقاً لخطة شاملة، ومرحلة متدرجة، تراعى الربط بين المصالح المشتركة، والمنافع المتبادلة، وتعزيز القدرات الاقتصادية لكل دولة من الدول العربية، وتمكن من تحقيق تنمية عربية شاملة ومستدامة . ويؤكدون حرصهم على تعزيز

تعزيز التكامل الاقتصادي العربي

التعاون الاقتصادي العربي لبلوغ هذه الأهداف ويكلفون كافة مؤسسات العمل العربي المشترك بالعمل على تحقيق ذلك كل في مجال اختصاصه .

ويبدي القادة ارتياحهم لمستوى الإنجاز الذي تم في تنفيذ قرارات قمة عمان المتعلقة بالنهوض بالعمل الاقتصادي العربي، ويحثون المجلس الاقتصادي والاجتماعي على استكمال تنفيذ تلك القرارات واتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة بالتعاون مع الدول الأعضاء .

37- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يعرب القادة عن تقديرهم لسير العمل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويثنون على ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية لإقامة هذه المنطقة، ويباركون جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد وفي متابعة تنفيذ القرار رقم 212 الصادر عن القمة بتاريخ 2001/3/28، خاصة فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذها لاستكمال إقامة المنطقة مع مطلع عام 2005.

وتفعيلاً لقرار قمة عمان في فقراته المتعلقة بإزالة القيود غير الجمركية، يقررون العمل على توحيد هياكل رسوم وأجور الخدمات والنماذج والعمل الورقي في الدول العربية كافة فيما يتعلق بانسياب السلع فيما بينها، ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ ذلك، ويوجهون الجهات المعنية الأخرى في الدول الأعضاء بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد .

ويعرب القادة عن ارتياحهم للإجراءات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الحد من الاستثناءات

في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بالنسبة للدول الأعضاء في المنطقة حالياً، ويعهد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستضم بعد ذلك.

وسعيًا لتذليل العقبات التي تواجه التجارة العربية البينية في قطاع الأدوية والمستحضرات الطبية بصفة خاصة للاعتبارات الإنسانية إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية، يبارك القادة التوجه لإنشاء الهيئة العربية الموحدة لتسجيل الدواء، ويكلفون وزراء الصحة العرب بدراسة الاقتراح اللبناني ورفع مقترحاتهم المتعلقة بإجراءات تنفيذ ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وحرصاً من القادة على تسهيل انضمام الدول العربية الأقل نمواً لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يباركون ما توصل إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم معاملة خاصة لتلك الدول تشجعها على الانضمام.

يؤكد القادة على أهمية سرعة إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويرحبون بمبادرة الجمهورية اللبنانية الخاصة ببدء مناقشة مشروع الاتفاقية التي أعدتها لتحرير تجارة الخدمات، وعرض ما يتم في هذا الشأن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيداً لرفعه إلى القمة العربية القادمة. كما يؤكد القادة أهمية الأعداد للانتقال إلى مرحلة متقدمة في التكامل الاقتصادي العربي من خلال إقامة الاتحاد الجمركي العربي، ويطلبون من المجلس الاقتصادي والاجتماعي عرض مقترحاته وتصوره في هذا

الشأن على مؤتمر القمة العربية القادم .

ونظراً لأهمية تنظيم المنافسة والسيطرة على الاحتكارات في الدول العربية وفق قواعد يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء والارتباط الوثيق لذلك بموضوع تحرير التجارة العربية، يدعم القادة جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتوصل إلى قواعد عربية موحدة للمنافسة والسيطرة على الاحتكارات .

يؤكد القادة على ضرورة أن يولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكافة الجهات المعنية أهمية لموضوع التجارة الإلكترونية وتسهيل إيجاد الوسائل اللازمة من خلال تشريعات متناسقة فيما بين الدول الأعضاء تساهم في تنمية حركة التبادل التجاري بينها . ودعوة الدول العربية للعمل على تطوير البنية التحتية للاتصالات من خلال ربطها بشبكات الألياف الضوئية ودعم جهود القطاع الخاص في هذا المجال .

يؤكد القادة على الدور المؤثر لقطاع النقل على مختلف مجالات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي ، ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس وزراء النقل العرب وكافة الجهات العربية ذات العلاقة سرعة استكمال الدراسات المتعلقة بمعالجة مشاكل النقل بين الدول العربية واستكمال الربط البري والبحري بينها، ورفع ما يتم التوصل إليه بشكل دوري إلى القمة العربية . ويباركون توجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإعداد اتفاقية جماعية تعالج العقبات

38- النقل وسبل تقوية ربط الدول العربية براً وبحراً وجواً .

التي تواجه حركة النقل وفقا للمقترحات التي قدمتها  
الجمهورية اللبنانية .

39- إطلاق حريات النقل الجوي بين  
الدول العربية

إدراكا من القادة للتحديات التي يواجهها قطاع النقل الجوي في  
الدول الأعضاء، ولتمكين الشركات العربية للنقل الجوي من  
المنافسة على المستوى العربي والدولي وتقديم خدمات أفضل  
للمواطن العربي، وتسهيل تنقله بين الدول العربية، وبما  
يساهم في تنمية وتشجيع السياحة في الدول العربية، يقررون  
الموافقة على إطلاق حريات النقل الجوي بين الدول العربية،  
وفق قرار مجلس وزراء النقل العرب، والهيئة العربية للطيران  
المدني . ويكلفون مجلس وزراء النقل العرب بمتابعة ذلك  
ورفع تقرير دوري إلى القمة العربية حول مستوى التنفيذ  
لحين استكمال التحرير الشامل للنقل الجوي .

40- دعم الاستثمار البيني العربي

يؤكد القادة على أهمية تشجيع الاستثمارات العربية البينية  
والمشتركة ودعوة مؤسسات التمويل العربية وقطاع التمويل  
الخاص للمساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية التي ينفذها  
القطاعات العام والخاص والتي تسهم في التنمية في البلدان  
العربية خاصة المتعلقة منها بالبنية التحتية ، كما يؤكدون  
على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة للتعريف بمناخ الاستثمار  
في الدول العربية وإيجاد قنوات اتصال دائمة للمستثمرين  
لمتابعة برامجهم واهتماماتهم الاستثمارية .

41- استكمال الربط الكهربائي العربي  
وتقويته

يثنى القادة جهود مجلس الوزراء العرب المعنيين بشئون  
الكهرباء لتحقيق الربط الكهربائي الشامل بين الدول العربية  
وتقريره الشامل في هذا الخصوص، وكذلك جهود الصندوق  
العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل مشاريع  
الربط الكهربائي بين الدول العربية، ويقررون الموافقة على

التقرير الشامل لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشئون الكهرباء حول الربط الكهربائي العربي والتوصيات الواردة فيه، ويطلبون من مجلس الوزراء العرب المعنيين بشئون الكهرباء ترتيب توفير التمويل اللازم لإعداد الدراسات المطلوبة من مختلف مصادر التمويل المتاحة .

42- تطوير القدرات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إدراكاً للأهمية التي أصبح يحتلها قطاع المعلومات والاتصالات بعد الثورة الهائلة التي شهدتها هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة ، وتأثيراته على زيادة الإنتاجية والمنافسة على المستوى الدولي إلى جانب توفير الترابط بين مختلف أرجاء الوطن العربي وبينه وبين العالم الخارجي، يعرب القادة عن ارتياحهم للجهود المبذولة لتطوير وتنمية قطاع المعلومات والاتصالات، ويثمنون جهود مجلس وزراء الاتصالات العرب في هذا الخصوص، ويباركون إنشاء المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ومقرها تونس، كما يباركون إنشاء المنتدى العربي لتكنولوجيا المعلومات ومقره القاهرة . ويؤكد القادة على أهمية المشاركة الفاعلة للدول العربية في القمة العالمية لمجتمع المعلومات والاتصالات عام 2005 بتونس بدعوة كريمة من الحكومة التونسية وتحت رعاية الاتحاد الدولي للاتصالات وذلك اعتباراً للدور الإيجابي لهذا القطاع في تطوير التعاون بين الدول العربية .

43- يبدي القادة قلقهم من تردي الوضع البيئي بفلسطين والأراضي المحتلة والمتمثل في تلوث مصادر المياه والسواحل واختفاء الغطاء النباتي الطبيعي وتراكم النفايات الخطرة إلى جانب العديد من المخاطر البيئية الأخرى مما أدى إلى مزيد من الضغوط على المواطنين وسوء أحوالهم المعيشية، ويرحب القادة بقرار المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية السابعة والمتعلق بتكليف المدير التنفيذي للبرنامج بزيارة المنطقة كخطوة أولى نحو تكليف فريق من الخبراء بإعداد دراسة وافية وموضوعية للوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتحديد المواقع التي تحتاج إلى تدابير عاجلة، ويطلبون من كافة الجهات والأجهزة المعنية تقديم المعلومات والتسهيلات اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمساعدته في إجراء واستكمال الدراسة المطلوبة .

44- يتطلع القادة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرج من 8/26 إلى 2002/9/4)، لتحقيق تعاون أوثق بين دول العالم لمحاربة الفقر والوصول إلى تنمية شاملة تنعكس أثارها على مختلف شعوب العالم وتحسن مستوى معيشتهم . ويؤكدون حرصهم على الالتزام بالعمل في إطار المسؤولية المشتركة والمتباينة مع قادة الدول المتقدمة والدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة، ويطالبون الدول المتقدمة الوفاء بالتزاماتها لمساعدة الدول النامية تنفيذا لما صدر عام 1992 عن قمة الأرض في ريو دي جانيرو، وما سيصدر عن مؤتمر جوهانسبرج من قرارات، وعدم اتخاذ المعايير البيئية عائقاً أمام الدول النامية.

الوضع البيئي بفلسطين والأراضي المحتلة

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

مؤتمر القمة العالمي للأغذية

-45

يرحب القادة بانعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية بروما في الفترة من 10-13/6/2002، ويطالبون بحشد المزيد من الجهد الدولي لانجاح عقد هذا المؤتمر وتوفير الدعم لمنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز جهودها لمواجهة مشاكل الفقر والغذاء خاصة في الدول النامية .

دعم السياحة العربية

-46

نظراً للأهمية النسبية المتنامية لقطاع السياحة على المستوى العربي وما يشهده هذا القطاع من خسائر نتيجة الأحداث العالمية الأخيرة، والكساد والركود الذي تمر به السياحة على المستويين العالمي والعربي، وبعد اطلاع القادة على التقرير الذي صدر عن المجلس الوزاري العربي للسياحة حول ترجمة توجيهات قمة عمان 2001 إلى خطوات وإجراءات تدعم القطاع السياحي العربي والحركة السياحية بين الدول العربية، يقررون الموافقة على ما ورد بالتقرير من توصيات، ويوجهون كافة الجهات المعنية في الدول الأعضاء لتنفيذها بالتعاون مع المجلس الوزاري العربي للسياحة . وتكليف مجلس وزراء السياحة ومجلس وزراء الإعلام العرب بالتنسيق فيما بينهم للقيام بحملات مشتركة لابرار الصورة الحضارية والإنسانية للعرب والمسلمين وتنشيط وتطوير حركة السياحة إلى المنطقة العربية .

المؤسسات المالية العربية

-47

يعرب القادة عن ارتياحهم للدور الذي تلعبه المؤسسات المالية العربية في التنمية الاقتصادية العربية، ودعم مشروعات التكامل الاقتصادي العربي ، ويؤكدون على أهمية إقامة تعاون أوثق بين هذه المؤسسات والمجالس الوزارية والمنظمات العاملة في إطار جامعة الدول العربية بهدف تنفيذ

مشروعات التكامل الاقتصادي التي يتم إقرارها في إطار تلك المجالات والمنظمات .

يرحب القادة بجهود الحكومة المصرية وجامعة الدول العربية للتحضير لعقد المؤتمر الاقتصادي العربي الأول الذي سيعقد في القاهرة في الفترة من 16-18 يونيو/حزيران 2002 بمشاركة الدول الأعضاء والمؤسسات الاقتصادية والمالية العربية والعالمية . ويدعون كافة الجهات العربية المعنية إلى المشاركة في هذا المؤتمر لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

عملاً بما جاء في آلية الانعقاد الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، واستناداً لما جاء في قرار قمة عمان رقم 220 بتاريخ 2001/3/28، والداعي إلى تولى مملكة البحرين رئاسة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الخامسة عشرة، قرر القادة عقد الدورة العادية الخامسة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، في المنامة عاصمة مملكة البحرين، خلال شهر مارس/آذار عام 2003.

يتوجّه القادة بخالص التحية ووافر الامتنان إلى لبنان رئاسة وحكومة وبرلماناً وشعباً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، ويعربون عن تقديرهم البالغ لفخامة الرئيس العماد اميل لحود للجهود الكبيرة الذي بذلها في حسن الإعداد والتنظيم لإنجاح أعمال مؤتمر القمة، وأشاد القادة بالحكمة والمثابرة والكفاءة التي أدار بها فخامته جلسات العمل والتي كان لها أبلغ الأثر في إنجاح أعمال القمة، والتوصل إلى النتائج الهامة التي توجت اجتماعاتها.

48- دعوة المؤسسات والشركات الاقتصادية والمالية للمشاركة في المؤتمر الاقتصادي العربي الأول

49- عقد الدورة العادية الخامسة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في المنامة عاصمة مملكة البحرين

50- الإعراب عن الامتنان للشعب اللبناني وفخامة الرئيس العماد اميل لحود على الضيافة وحسن الإعداد والتنظيم لإنجاح أعمال القمة

|

ق/14(03/02)-13ع (0100)

# إعلان بيروت



مجلس  
جامعة الدول العربية على مستوى القمة  
الدورة العادية (14)  
بيروت - الجمهورية اللبنانية  
13 و14 محرم 1423 هـ الموافق 27 و28 مارس/ آذار 2002 م

## إعلان بيروت

نحن ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية المجتمعين  
كمجلس لجامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة العادية  
الرابعة عشرة) في بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية يومي 13  
و14 محرم 1423 هـ الموافق 27 و28 مارس/آذار 2002،  
تدارسنا المتغيرات الإقليمية والدولية الخطيرة التي أدت إلى تداعيات  
مقلقة والتحديات المفروضة على الأمة العربية والتهديدات التي  
تواجه الأمن القومي العربي، وأجرينا تقييماً شاملاً لهذه المتغيرات  
والتحديات وبخاصة تلك المتعلقة بالمنطقة العربية ولا سيما  
الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقيام إسرائيل بشن حرب تدميرية  
شاملة بذريعة محاربة الإرهاب، مستغلة أحداث أيلول المأساوية  
والإدانة العالمية لهذه الأحداث. وتباحثنا بما آلت إليه عملية  
السلام وممارسات إسرائيل الرامية إلى تدميرها وإغراق الشرق  
الأوسط بالفوضى وعدم الاستقرار، وتابعنا باعتزاز كبير انتفاضة  
الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، وناقشنا المبادرات العربية  
الهادفة إلى تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وتنفيذ  
قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي،

## والقضية الفلسطينية .

- وانطلاقاً من المسؤولية القومية، وإيماناً بمبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة، نعلن ما يلي:
  - متابعة العمل على تعزيز التضامن العربي في جميع المجالات صوناً للأمن القومي العربي ودفعاً للمخططات الأجنبية الرامية إلى النيل من السلامة الإقليمية العربية.
- توجيه تحية الاعتزاز والإكبار إلى صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة في وجه الاحتلال الإسرائيلي وآلته العسكرية التدميرية، وقمعه المنهجي والمجازر التي يرتكبها باستهداف الأطفال والنساء والشيوخ دون تمييز أو رادع إنساني.
- الوقوف بإجلال وإكبار أمام شهداء الانتفاضة البواسل، وتأكيد الدعم الثابت للشعب الفلسطيني بمختلف الأشكال تأييداً لنضاله البطولي المشروع في وجه الاحتلال، حتى تتحقق مطالبه العادلة المتمثلة بحق العودة وتقرير المصير وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس.
- التضامن مع لبنان لاستكمال تحرير أراضيه وتقديم الدعم له لإنمائه وإعادة إعمارهِ.
- الاعتزاز بالمقاومة اللبنانية وبالصمود اللبناني الرائع الذي أدى إلى اندحار القوات الإسرائيلية من معظم جنوب لبنان وبقاعه الغربي، والمطالبة بالإفراج الفوري عن المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية خلافاً للقوانين والمواثيق

الدولية، وإدانة العدوان الإسرائيلي المتكرر على سيادة لبنان المتمثل بخرق الطائرات والبوارج الإسرائيلية للأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية، مما يندّر بعواقب وخيمة لما يشكّله من تحرّش واستفزاز وعدوان قد يؤدي إلى تفجير الوضع على الحدود الجنوبية اللبنانية تتحمّل إسرائيل مسؤوليته الكاملة.

- توجيه التحية إلى صمود المواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتلّ، مشيدين بتمسّكهم بهويتهم الوطنية ومقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي ومؤكدين التضامن مع سورية ولبنان في وجه التهديدات العدوانية الإسرائيلية التي تقوّض الأمن والاستقرار في المنطقة واعتبار أيّ اعتداء عليهما اعتداءً على الدول العربية جمعاء.

- يؤكد القادة، في ضوء انتكاسة عملية السلام، التزامهم بالتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، وتفعيل نشاط مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل، حتى تستجيب لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 .

- التأكيد على أنّ السلام في الشرق الأوسط لن يكتب له النجاح إن لم يكن عادلاً وشاملاً تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 و425 ولمبدأ الأرض مقابل السلام، والتأكيد على تلازم المسارين السوري واللبناني وارتباطهما عضواً مع المسار الفلسطيني تحقيقاً للأهداف العربية في شمولية الحلّ .

- وفي إطار تبني المجلس للمبادرة السعودية كمبادرة سلام عربية يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وإن تجنح للمسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضا.

كما يطالبها القيام بما يلي :-

أ - الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

ب- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

ج- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو/ حزيران 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية .

- عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي :

أ - اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة .

ب- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل .

- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة .

- يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

- يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

- يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

- الترحيب بتأكيدات جمهورية العراق على احترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان سلامة ووحدة أراضيها بما يؤدي إلى تجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث في عام 1990 ويدعون إلى تبني سياسات تؤدي إلى ضمان ذلك في إطار من النوايا الحسنة وعلاقات حسن الجوار . وفي هذا الإطار يدعو القادة إلى أهمية وقف الحملات الإعلامية والتصريحات السلبية تمهيداً لخلق أجواء إيجابية تطمئن البلدين بالتمسك بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

- المطالبة باحترام استقلال وسيادة العراق وامنه ووحدۃ أراضيه  
وسلامته الإقليمية.

- مطالبة العراق بالتعاون لإيجاد حل سريع ونهائي لقضية  
الأسرى والمرتهنين الكويتيين واعادة الممتلكات وفقاً لقرارات  
الشرعية الدولية ذات الصلة. وتعاون الكويت فيما يقدمه  
العراق عن مفقوديه من خلال اللجنة الدولية للصليب  
الأحمر.

- الترحيب باستئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة الذي  
بدأ في جو إيجابي وبناء استكمالاً لتنفيذ قرارات مجلس  
الأمن ذات الصلة .

- المطالبة برفع العقوبات عن العراق وإنهاء معاناة شعبه  
الشقيق بما يؤمن الاستقرار والأمن في المنطقة .

- رفض التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وبصورة  
خاصة العراق وتأكيد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد  
أمن وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديداً للأمن القومي  
لجميع الدول العربية .

- التأكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها  
الثلاث وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية الكفيلة  
باستعادة سيادتها عليها وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي  
والقبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية .

- إدانة الإرهاب الدولي، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الذي  
تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من

سبتمبر/ أيلول 2001 واستغلال الحكومة الإسرائيلية لهذا الهجوم من أجل استمرارها في ممارسة إرهاب الدولة وشنّ حرب عدوانية تدميرية شاملة على الشعب الفلسطيني.

- التشديد على التمييز ما بين الإرهاب الدولي وبين الحقّ المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي وعلى ضرورة التوصل إلى اتفاق دولي في إطار الأمم المتحدة يضع تعريفاً دقيقاً للإرهاب الدولي ويحدّد أسبابه وسبلّ معالجته.

- التأكيد على أهمية التفاعل ما بين الثقافات والحضارات، انطلاقاً مما تدعو إليه الأديان السماوية والقيم الإنسانية من نبذ جميع أشكال التفرقة العنصرية، والحضّ على التسامح والتعايش على أساس الاحترام المتبادل وصيانة الحقوق المشروعة، وتثمين الجهود العربية والإسلامية وغيرها الرامية إلى توضيح الحقائق عن الثقافة والحضارة العربية والإسلامية، وتنفيذ المزاعم الباطلة حولها.

- الإسراع بإنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ضوء تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية العالمية وقرب انتهاء الفترة المحددة لتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

- الإعراب عن التقدير البالغ للجمهورية اللبنانية وفخامة الرئيس إميل لحود رئيس الجمهورية، على الرعاية والعاية والإعداد المميّز لانعقاد هذه القمة والشكر العميق لفخامة الرئيس إميل لحود على قيادته الناجحة لإدارة أعمال القمة العربية بأعلى درجات الحنكة السياسية والحكمة الناضجة

والمسؤولية الواعية.

ق/14(03/02)31-ص(0128)

## بيان

بشأن طلب حماية المدنيين الأبرياء  
من أخطار المواجهة المتصاعدة بسبب السياسة  
العدوانية الإسرائيلية

مجلس  
جامعة الدول العربية على مستوى القمة  
الدورة العادية (14)  
بيروت - الجمهورية اللبنانية  
13 و14 محرم 1423 هـ الموافق 27 و28 مارس/ آذار 2002 م

في الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن السلام كخيار استراتيجي، تمضي إسرائيل في عدوانها واحتلالها وتصفياتها الموجهة إلى الشعب الفلسطيني أرضاً ومؤسسات وجماعات وأفراد، وهو موقف لا مناص من أن تواجهه مقاومة وطنية تقف على أرض صلبة من المشروعية .

وفي هذا الإطار، ورغم الغضب الشديد والإحباط المتصاعد بسبب استمرار العدوان العسكري لقوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة تطالب القمة العربية بحماية المدنيين الأبرياء من أخطار المواجهة المتصاعدة بسبب السياسة العدوانية الإسرائيلية .

بيان بشأن طلب حماية المدنيين الأبرياء من أخطار المواجهة المتصاعدة بسبب السياسة العدوانية الإسرائيلية

مجلس  
جامعة الدول العربية على مستوى القمة  
الدورة العادية (14)  
بيروت - الجمهورية اللبنانية  
13 و14 محرم 1423 هـ الموافق 27 و28 مارس/ آذار 2002 م

في الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن السلام كخيار استراتيجي، تمضي إسرائيل في عدوانها واحتلالها وتصفياتها الموجهة إلى الشعب الفلسطيني أرضاً ومؤسسات وجماعات وأفراد، وهو موقف لا مناص من أن تواجهه مقاومة وطنية تقف على أرض صلبة من المشروعية .

وفي هذا الإطار، ورغم الغضب الشديد والإحباط المتصاعد بسبب استمرار العدوان العسكري لقوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة تطالب القمة العربية بحماية المدنيين الأبرياء من أخطار المواجهة المتصاعدة بسبب السياسة العدوانية الإسرائيلية .

بيان بشأن طلب حماية المدنيين الأبرياء من أخطار المواجهة المتصاعدة بسبب السياسة العدوانية الإسرائيلية

ق/14(03/02)-22-خ(0129)

كلمة

فخامة الرئيس العماد إميل لحود  
رئيس الجمهورية اللبنانية



## خطاب فخامة الرئيس العماد إميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية

أشقائي، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

يسعدني ويشرفني، أن أرحب بكم أجمل ترحيب، في بلدكم لبنان، تحلون فيه أهلاً وأخوة .  
ويطيب لي أن أنقل إليكم، مشاعر الغبطة والسعادة، التي تغمر الشعب اللبناني كله، لوجودكم اليوم  
بيننا . هذا الشعب، الذي يكن لبلدانكم العزيزة، كل الخير، والذي تربطه بشعوبكم الشقيقة، كل  
المحبة، وأواصر القربي، وعمق التاريخ . فباسمه وإسمى، أدعو الله تعالى، أن يوفقنا في هذه  
القمة، لما فيه خير أمتنا، وصلاح أمورنا، واسترداد حقوقنا .

أيها الاخوة الأعزاء،

أبدأ كلمتي، بتوجيه أعمق الشكر، باسمكم جميعاً، إلى أخي صاحب الجلالة، الملك عبد الله  
الثاني، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، للجهود التي بذلها، خلال رئاسته للدورة السابقة  
لهذه القمة . كما أشكره على حسن الضيافة والرعاية، التي أكرمنا بها، خلال انعقاد قمة عمان،  
وندعو لجلالته، وللشعب الأردني الشقيق، بدوام التوفيق والتقدم والاستقرار .

كما يسعدني أن أشكر أخي صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان على مبادرة  
دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة لجهة تجبير دورها لعقد هذه القمة في لبنان تقديراً منها  
لملحمة التحرير التي خاضها الشعب اللبناني ضد الاحتلال الإسرائيلي .

أيها الاخوة الأعزاء ،

في هذه اللحظة بالذات، تتجه أنظار العالم إلينا وبالأخص العالم العربي والإسلامي . وهم  
ينتظرون منا الكثير، في ظل هذه الظروف المصيرية، التي تعقدت خلالها المعطيات الدولية  
والإقليمية، بحيث بات من الضروري، وضعها على بساط البحث لاستخراج رؤية واضحة، واعتماد  
مواقف مسؤولة، تخدم أهدافنا، وتلبي طموحات أمتنا .

تتعدّد قمة بيروت اليوم، بعد مرور سنة على اجتماعنا في عمان، وقبلها في القاهرة، فيما مسلسل الإجرام الإسرائيلي، يحصد يومياً، مئات القتلى والجرحى، من أبناء الشعب الفلسطيني الباسل . كما يشرّد آلاف العائلات، ويهدم مئات المنازل والمؤسسات والمنشآت، ويقتحم القرى والمخيمات، بينما العالم كله تقريباً، في صمت مشين، واستنكار خجول .

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

لقد مضى ما يزيد عن ثلاثين عاماً، على قرارات الشرعية الدولية، الداعية لإسرائيل، لانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، كما مضى ما يزيد عن نصف قرن، على قرارات أخرى، تلزم إسرائيل بإعادة الشعب الفلسطيني إلى أرضه . ومنذ ذلك الحين، إلى مؤتمر مدريد، مروراً بمناورات أوسلو، وصولاً إلى ما يسمى توصيات ميتشل وتقرير تينيت، سارت الأمور من سيء إلى أسوأ، فأصبحت سياسة إسرائيل أكثر إجراماً وتوسعاً، وأصبح الشعب الفلسطيني أكثر تشرداً وألماً . لكن، من رحم هذا الظلم والألم، خرجت المقاومة والانتفاضة، وأصبحنا أمام فجر جديد، يبشر بعودة الحق، وقرب الخلاص .

أيها الاخوة الأعزاء ،

اليوم، وبعد ما بزغ فجر المقاومة والانتفاضة، جاؤوا يتحدثون عن وقف العنف في الأراضي المحتلة، متجاهلين أي مضمون سياسي يرتبط بمفاوضات لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية . وماذا يعني وقف العنف فقط، بين المحتل وبين المقاوم للاحتلال، غير بقاء الاحتلال مستقراً وآمناً إلى ما لا نهاية ؟

اليوم، ودعماً لإسرائيل في حربها ضد المقاومة والانتفاضة، تحمل بعض الدول ضدنا، عناوين الإرهاب، وكنا نحن العرب أول من استنكره وأدانته، ويتناسون أن الاحتلال هو الإرهاب الأكبر، ويتناسون أنهم في أميركا كما في أوروبا وغيرها حرروا أرضهم في الماضي بالمقاومة، كما يتناسون أيضاً بأن جماعات الإرهاب التي يتهمونها بها، إنما نشأ معظمها على أيديهم . أما نحن، فيطلبون منا أن ندفع الثمن مرتين : مرة عندما كانوا أصدقاءها، ومرة أخرى بعدما أصبحوا أعدائها، ومن هذا المنطلق بالذات، فإن التضامن العربي، يحتم علينا، اعتبار أي استغلال لهذا الوضع ضد أي دولة عربية، هو اعتداء علينا جميعاً .

أيها الاخوة الأعزاء ،

يقولون أن الأمور في المنطقة قد وصلت إلى طريق مسدود، أما نحن فنقول، أن الطريق كان مسدوداً منذ البداية، من قبل إسرائيل، وهذا ما أوصل الأمور إلى ما هي عليه اليوم . نعم أيها الاخوة، كان لا بد لهذا الانفجار أن يحصل، كما لا بد له أن يتطور مستقبلاً، طالما أن إسرائيل سدت منذ البداية، ولا تزال تسد، كل الطرق، أمام تنفيذ قرارات الشرعية الدولية 194 و 242 و 338 و 425، والكل يعرف أنها لم تنسحب من معظم الجنوب اللبناني إلا تحت وطأة المقاومة، وهي لن تستجيب لحق الشعب الفلسطيني إلا تحت وطأة الانتفاضة، لا سيما حقه بالعودة التي كرسها القرار الدولي رقم 194 والذي استند إليه اتفاق الطائف والدستور اللبناني لجهة رفض أي شكل من أشكال التوطين في لبنان .

أيها الاخوة الأعزاء ،

إن الخطر الكبير الذي يداهمننا، ليس السياسة الإجرامية الإسرائيلية، لأن التاريخ علمنا، أن هكذا سياسة ستكون حتما خاسرة، في نهاية المطاف . إن الخطر الكبير يكمن في أن نقبل بالضغط الدولية، التي تريد منا أن نبادل وقف المقاومة والانتفاضة بوقف العنف، لا بزوال الاحتلال وعودة الحقوق . ونحن، إذا قبلنا بمثل هذه المقايضة، نكون قد تنكرنا لتضحيات الآف الشهداء الذين سقطوا، ونكون قد خسرنا القضية .

أيها الاخوة، إن المقايضة الوحيدة المسموح بها قومياً وتاريخياً، يجب أن تكون بمقابل تنفيذ إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها الانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة، إلى حدود الرابع من حزيران 1967 وحق العودة للشعب الفلسطيني إلى أرضه .

أيها الاخوة الأعزاء ،

إن المقايضة، إذا ما حصلت، يجب أن تكون ما بين تضحيات المقاومة والانتفاضة وبين السلام العادل والشامل، وهذا وحده السبيل إلى استقرار حقيقي في المنطقة . إن قمة بيروت هي

محطة تاريخية، ليوجه العرب إلى العالم رسالة واضحة عنوانها السلام، كل السلام مقابل كل الحقوق، أرضاً وعودة، وإلا وجدنا أنفسنا مجدداً، أمام المزيد من المآسي والفرص الضائعة .  
اخوتي، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أكرر مجدداً ترحيبي بكم جميعاً، في بلدكم لبنان، وأنقل إلى بلدانكم الحبيبة وشعوبكم الشقيقة، تحيات ومحبة الشعب اللبناني كله، داعياً أن يوفقنا الله في هذه القمة لما فيه الخير والصواب .

والسلام عليكم ..

ق/14(03/02)23- نث (0130)

قائمة  
أسماء رؤساء وفود الدول العربية



## قائمة

### أسماء رؤساء وفود الدول العربية مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الدول الأعضاء

- دولة المهندس علي أبو الراغب ..... رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية
- صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم.....
- ..... نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي
- صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ..... ملك مملكة البحرين
- فخامة الرئيس زين العابدين بن علي ..... رئيس الجمهورية التونسية
- فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ..... رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيله ..... رئيس جمهورية جيبوتي
- صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود .....  
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني / المملكة العربية السعودية
- الأستاذ علي عثمان محمد طه ..... النائب الأول لرئيس الجمهورية / جمهورية السودان
- فخامة الرئيس بشار الأسد ..... رئيس الجمهورية العربية السورية
- فخامة الرئيس عبد القاسم صلاح حسن ..... رئيس جمهورية الصومال
- الأستاذ عزة إبراهيم ..... نائب رئيس مجلس قيادة الثورة / جمهورية العراق
- صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد ..... نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس  
الوزراء / سلطنة عمان
- معالي السيد فاروق قدومي ..... وزير الخارجية رئيس الدائرة السياسية / دولة فلسطين
- صاحب السمو الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني ..... رئيس مجلس الوزراء / دولة قطر
- معالي العقيد خالد شريف ..... وزير الخارجية والتعاون وممثل عن  
رئيس الحكومة رئيس الجمهورية بالإنابة / جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية
- معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ..... النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء  
ووزير الخارجية / دولة الكويت

- فخامة الرئيس العماد إميل لحود ..... رئيس الجمهورية اللبنانية
- معالي الدكتور علي عبد السلام التريكي ..... أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة  
الافريقية / الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
- معالي الدكتور عاطف عبيد ..... رئيس مجلس الوزراء / جمهورية مصر العربية
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس ..... ملك المملكة المغربية
- معالي الشيخ العافية ولد محمد خونا ..... الوزير الأول  
( رئيس الوزراء في الجمهورية الإسلامية الموريتانية )
- فخامة الرئيس الفريق علي عبد الله صالح ..... رئيس الجمهورية اليمنية